S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2951
29 October 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس : السير ديفيد هاناي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الاعضاء :	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
اثيوبيا	السيد تاديسي
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد بغبني اديتو نزنغيا
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيد تورنود
كندا	السيد فورتييه
كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد انيت
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد رجالي
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي العراق والكويت إلى شغل مقعدين على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد الانباري (العراق) والسيد أبو الحسن (الكويت) مقعدين على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وعليّ أن أبلغ المجلس بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفرنسا قد انضما إلى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21911 .

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/21892 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول ممثل العراق ، وأعطيه الكلمة .

السيد الانباري (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، حيث أن هذه هي المرة الاولى التي أخاطب فيها مجلس الامن تحت رئاستكم ، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤولية . أتمنى لكم كل التوفيق في خدمة قضية السلام في العالم أجمع ، وكذلك في إدارة جلسات المجلس وشؤونه . أؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم تعاونا كاملا ، وللتشاور معكم في كل وقت ، كما اعتدنا أن نفعل في الماضي عندما كان سلفكم السير كريسبين تيكيل ممثلا دائما للمملكة المتحدة .

(واصل الكلمة بالعربية)

السيد الرئيس ، إن كل واحد من القرارات الثمانية التي أصدرها مجلسكم الموقر بشأن ما يسمى بأزمة الخليج ، وكذلك مشروع القرار المعروض الآن أمامكم ، قد تم تبريره بأنه يخدم قضية السلام ، ويبعد شبح الحرب أو اللجوء إلى استعمال القوة . وما دام الأمر كذلك - هكذا يقول من يدفع بالمجلس إلى إصدار القرار تلو القرار - فلا بأس من تجاوز هذا المبدأ أو ذاك من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي . إلا أني أخشى أن يؤدي هذا الأسلوب إلى منزلق خطير قد تكون ضحيته الأولى الأمم المتحدة ومصداقيتها .

لهذا اسمحوا لي أن ألقي بعض الضوء على ما يبدو لي أنه تناقض صارخ بين قرارات المجلس وميثاق الأمم المتحدة من جهة ، وتناقض بين تصرفات بعض أعضاء المجلس الدائمين إزاء أزمة الخليج والعراق بالذات وبين نص وروح قرارات المجلس من جهة أخرى . بعدها سأعرض وجهة نظر حكومتي في مختلف فقرات مشروع القرار المعروض أمامكم .

إن مجلس الأمن الموقر يتحمل المسؤولية الأولى ويعمل بالنيابة عن الدول الأعضاء لضمان السلم والأمن الدولي . هذا ما تنص عليه صراحة الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق . غير أن نص المادة تنص في فقرتها الثانية بأن المجلس وهو يؤدي واجباته عليه أن يعمل وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة .

إني أخشى أن مجلس الأمن وقد وجد نفسه مطالب بالعمل ليل نهار لإصدار القرار تلو القرار بشأن أزمة الخليج ، لم يعط الاهتمام الكافي لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة التي تشكل الضمانة الدستورية بعدم تجاوز المجلس صلاحياته ، وعدم تعسف أية دولة عضو فيه عند ممارستها لمسؤولياتها كعضو في المجلس أو حينما تعمل بحجة أنها تنفذ قرارات المجلس .

إن الهدف الأول للأمم المتحدة ، كما تكرسه المادة الأولى من الميثاق هو ، وأنا اقتبس جزئيا من الفقرة الأولى ، العمل

"بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام أو لتسويتها" .

إني إذ أشير إلى ضرورة أن يعمل المجلس وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي فأنا لا أزعم بأن المجلس محكمة دولية أو جهاز قضائي لأنه ، بحكم عضويته من دول الحلفاء الخمسة الذين انتصروا في الحرب العالمية الثانية ومن عشر دول أخرى تنتخبهم الجمعية العامة ، فهو جهاز سياسي ، ولأن أعضاءه ليسوا قضاة دوليين أو دبلوماسيين عالميين يعملون ويصوتون دون التأثر بمصالحهم الوطنية والاعتبارات السياسية التي تؤطر سياسة دولهم الخارجية ومصالح حكوماتهم الداخلية والإقليمية . مع هذا فإن المجلس وأعضاءه ملزمون بمراعاة مبادئ العدالة والقانون الدولي ، لأن

عضويتهم في المجلس وحقوقهم وامتيازاتهم كاعضاء في المجلس مستمدة من الميثاق ، وهم ملزمون باحترام كل ما ورد في الميثاق .

مع هذا فإن المجلس لم يتردد في أن يصدر ثمانية قرارات ، وبموجب الفصل السابع من الميثاق ، بشأن أزمة تهدد فعلا الأمن والسلام الدوليين ليس في منطقة الخليج العربي فحسب بل في العالم أجمع ، ولكنه لم ير مناسبا أن يتشاور مع العراق بشأن أي قرار أو أية فقرة من القرارات الثمانية الصادرة منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، رغم أن جميع هذه القرارات تخص العراق وتؤثر على استقلاله وسيادته وأمنه الوطني . لهذا فإن مجلسكم قد تغافل عن التزاماته بموجب الميثاق بأن يؤدي واجباته مع مراعاة مبادئ العدالة والقانون الدولي .

إن أبسط قواعد العدالة تقضي بأن يعطى كل طرف من أطراف القضية أو النزاع فرصته لبيان ما يدعيه من حقوق وما لديه من مطالب وما يراه مناسبا لتسوية النزاع . إلا أن المجلس آثر أن يصدر قراراته دون الاتصال بالعراق أو اطلاعه على مشاوراته ، بل تمت مثل هذه المشاورات بصورة سرية وصدرت القرارات بصيغة هي أقرب إلى طلب الاستسلام منها إلى الحث على السلام . إن هذا الاسلوب في إصدار القرارات ضد العراق قد دفع المجلس أيضا إلى تجاهل الوسائل السلمية الاخرى ، أو بذل المساعي الحميدة لتقصي جذور النزاع وملابساته بما يضمن فعلا ايجاد حل سلمي وواقعي بدلا من التسرع بإصدار قرارات أشبه بالاوامر العسكرية أو الاحكام الغيابية ضد العراق .

مع هذا فإننا نسمع من يقول إن العراق لم يبد مرونة ولم يتجاوب مع الاوامر والقرارات الصادرة ضده بدون التشاور معه وبدون التعرف على ما يدعيه من حقوق وما يراه من إخلال بسيادته وأمنه الوطني . وهذا ليس هو الاسلوب الافضل في تسوية المنازعات الدولية وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي .

كما أننا نسمع من يدافع عن هذا الاسلوب المجحف والخطير في معالجة أزمة خطيرة كأزمة الخليج ويجادل بأن إصدار هذه القرارات السريعة والصارمة بين يوم وآخر أمر ضروري وهو في صالح العراق والعرب والعالم لان هذه القرارات تركز على خيار السلام وتبعد خيار الحرب والدمار . غير أن الحقيقة شيء آخر وهي أن هذه الحجة لا تعدو تبريرا لإصدار مثل هذه القرارات لانها ليست قرارات في صالح السلام أو الحل السلمي بل العكس تماما . إن اسلوب إعدادها وسرية المشاورات بشأنها ومحتويات فقراتها وتوقيت إصدارها يجعل كل واحد من هذه القرارات ، بما في ذلك القرار التاسع المعروض أمام المجلس اليوم ، قرارا يستهدف تصعيد الموقف وإجهاض الجهود والمبادرات السلمية الإقليمية والدولية ، وإشعار دول المنطقة بأن عليها أن لا تفكر أو تعمل من أجل حل سلمي عربي للأزمة ، وعليها أن تسلم الحبل بيد أهل الحل والعقد في مجلس الامن ليقرروا كيف يجب أن يتعايش العرب ، وألا يحاولوا أن يحلوا بأنفسهم مشاكلهم ولا أن يحافظوا على مصادرهم النفطية والمائية أو يصونوا أمنهم الوطني ما دام هناك من هو أكثر حرصا منهم على مصالحهم الوطنية والقومية وعلى مستقبلهم وأمنهم .

إن عملية التصعيد التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها ويهلل لها أتباعها توشك أن تصل ذروتها في القرار المعروض أمام المجلس بما يمكّن دعاة الحرب والقتال والعدوان أن يعلنوا بأنهم استنفدوا كل محاولات السلام وفشلوا ولم يبق إلا خيار الحرب . الواقع أن الولايات المتحدة الامريكية قد باشرت بحشد قواتها وأساطيلها حتى قبل أن تطلب منها ذلك أي من دول المنطقة . كما ارتكبت العدوان وباشرت بفرض الحصار البحري ، مع حليفتها بريطانيا ، وهو من الاعمال الحربية وعمل عدواني حسب تعريف العدوان الذي أقرته الجمعية العامة للامم المتحدة . لقد قامت الولايات المتحدة بذلك قبل أن يصدر مجلس الامن الموقر قراره ٦٦١ (١٩٩٠) . إن القرار المذكور الذي صارعت

الولايات المتحدة وباشرت الضغوط من أجل إصداره في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أي بعد ثلاثة أيام فقط من صدور القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) - لكي تغطي على أعمالها العدوانية ضد العراق وتدعي شرعية مثل هذا العدوان تحت مظلة القرار ٦٦١ (١٩٩٠) - رغم أنه لا يخول الولايات المتحدة ولا غيرها من الدول فرض حصار بحري ضد العراق ، قد وصفته حكومتي بحق بأنه قرار مجحف وظالم ويخالف ميثاق الامم المتحدة .

إن أعمال الحصار البحري قد خلقت ، كما توقع العراق عند صدوره ، حالة في أعالي البحار تسودها أعمال القرصنة والفوضى بحيث تعرضت احدى البواخر العراقية المسماة تدمر خلال الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر حتى ٨ تشرين الاول/اكتوبر لثلاث مرات من التفتيش ومصادرة المواد الغذائية المخصصة لطاقم الباخرة وذلك من قبل قطعات بحرية أمريكية وبريطانية واسترالية حسبما هو مفصل في الرسالة التي وجهتها حكومتي إلى الامين العام في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

إننا نسمع الآن مغالطة أخرى تناقض صراحة ميثاق الامم المتحدة ، تلك هي حق بعض الدول ، وخصوصا أمريكا وحلفاءها ، في استعمال القوة وارتكاب العدوان ضد العراق تحت غطاء المادة ٥١ من الميثاق المتعلقة بحق الدفاع عن النفس الفردي والجماعي .

من المعلوم أن الأصل هو أن مجلس الأمن وحده يمتلك حق استعمال القوة وفق الضوابط والاجراءات الواردة في الميثاق على سبيل الحصر . حيث لا توجد جهة أخرى لها مثل هذا الحق ، وممنوع على أي جهة باستثناء المجلس ، استعمال القوة بموجب المادة الثانية من الميثاق ، وهو ما نصت عليه المادة ٥١ المذكورة بحدود ضيقة . غير أن حق استعمال القوة للدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية يخضع لبعد زمني أوردته المادة ٥١ صراحة ، وهو أن حق الدفاع عن النفس مباح إلى حين تدخل مجلس الأمن في النزاع . وما دام مجلس الأمن قد أصدر كل هذه القرارات حسب الفصل السابع وأكد أنه سيظل معقودا بصورة دائمية حتى انتهاء النزاع فلم يعد الحق لأي أحد ، لا لأمريكا ولا لأي دولة أخرى ، في استعمال القوة . هذا إذا كنا بالطبع نحترم الميثاق وهو ما يجب أن يلتزم به أعضاء المجلس قبل غيرهم .

مع هذا فإن أمريكا تردد يوميا بأنها ستزيد من تحشداتها العسكرية وتزيد من أهداف قواتها العسكرية ، ولا تخفي حقيقية نواياها وهي أنها تعد العدة للهجوم على العراق تحت أية ذريعة كانت ، رغم أن ذلك يخالف التزاماتها كعضو في الأمم المتحدة وعضو في مجلس الأمن .

هنا تكمن خطورة اللعبة التي تمارسها بعض الدول التي تدق طبول الحرب ، خصوصا أمريكا وحلفاءها ، حينما ترتكب أعمالا عدوانية ضد العراق وتصفها بأنها خطوات سلمية ، وحينما تتذرع بحجة الدفاع الجماعي عن النفس في نفس الوقت الذي تخالف فيه صراحة نص المادة ٥١ من الميثاق .

إن هذه المخالفات لقواعد الميثاق وهذا الكلام المزدوج والتعبئة العسكرية الهستيرية قد دفعت ببعض الأطراف الهامشية في المنطقة إلى المزيد من الحماس والتصفيق لدعاة الحرب وهم بذلك أشبه بالفراشة التي تطير حول النار كي تلتهما وتحرقها قبل غيرها .

إن ميثاق الأمم المتحدة ينص صراحة ، في الفصل الثامن ، المادة ٥٢ ، أن على مجلس الأمن تشجيع التسويات السلمية للمنازعات المحلية عن طريق المنظمات الإقليمية . إلا أن المؤسف والخطير هو أن مجلس الأمن الموقر قد تجاهل تماما المبادرات العربية

التي تدعو إلى ايجاد حل سلمي عربي لازمة الخليج . إن خطورة هذا الاتجاه هي أنه يؤدي في النهاية إلى استفادة الدول الاجنبية على حساب المصالح العربية المشروعة خصوصا ، وهنا بيت القصيد ، في احتلال حقول النفط العربية وحرمان الامة العربية وأقطارها من حق ممارسة سيادتها على مصادرها الطبيعية واتباع سياسة انتاجية وتسعيرية تخدم المصالح المشروعة والامن الوطني للدول العربية النفطية وغير النفطية .

إن تجاهل مجلس الامن والدول الدائمة العضوية للمبادرات العربية لم يكن تجاهلا عفويا أو خطأ عابرا بل سياسة متعمدة وإصرارا على عدم السماح للمنظمات الإقليمية أو لاية قوة إقليمية بأن تحرك ساكنا أو تعمل مستقلة عن إرادة ومصالح الولايات المتحدة الامريكية . كما أن ذلك يؤكد نية العدوان على العراق والقضاء على الإرادة العربية المستقلة من أجل إدامة احتلال حقول النفط العربية والسيطرة على الملاحة في الخليج العربي وتهديد الامن القومي للعراق وغيره من الاقطار العربية .

وكما يعلم المجلس أنه منذ بدء الازمة في ٢ آب/أغسطس الماضي سارع جلالة الملك حسين ، ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، فسعى إلى عقد قمة مصغرة في جدة يحضرها العراق والسعودية ومصر واليمن والاردن لمعالجة المشكلة في إطار المصالح العربية العليا ووفق التقاليد والاساليب المتعارف عليها عربيا . غير أن توجه وزير الدفاع الامريكي إلى السعودية ، حيث وصلها في ٦ آب/أغسطس ، وتبعته التعزيزات العسكرية الامريكية ، قد أحبط اجتماع القمة العربية المصغرة .

ومنذ ذلك التاريخ فإن أمريكا وحلفاءها لا يتجاهلون المبادرات العربية فحسب بل يعملون على التشهير بها ويطلقون الشتائم البذيئة تجاه القادة العرب الذين يحرصون على معالجة الأزمة ولمّ الشمل العربي ، كما يكررون في كل مناسبة أو غير مناسبة بأن لا مجال للمفاوضات قبل الاستسلام دون قيد أو شرط حتى ليخيل للمرء بأن المفاوضات والحلول السلمية أصبحت جريمة لا تغتفر .

إننا إذ دعونا وندعو إلى أن يراعي المجلس قواعد الميثاق التي تعطي الأسبقية للحلول المحلية ضمن المنظمات الاقليمية قبل أن يقفز المجلس إلى صلاحياته الجزائية بموجب الفصل السابع وبأسلوب انتقائي ، فإننا لا نقول ذلك للتهرب من مواجهة المجلس أو الحيلولة دون ممارسته لمسؤولياته ، ولكننا نؤمن بأن العرب أدرى بمشاكلهم وأدرى بالأطماع الأجنبية في مصادرهم النفطية والمائية وغيرها من المصادر الطبيعية وأنهم أقدر على إيجاد الحلول التي تناسبهم .

الواقع أن توزيع السكان في الوطن العربي وطرق المواصلات والاتصالات والمصالح الاستراتيجية والآنية والموارد المائية والنفطية والخصائص والمعتقدات الدينية والقومية والاجتماعية ، وفوق كل ذلك القضية الفلسطينية ، تجعل كل قطر عربي مرتبطا بغيره مما يستلزم وجود إطار عربي ليس فقط لتنسيق وتطوير التعاون العربي بل ولحل المشاكل والأزمات العربية .

غير أن القوى الأجنبية ، وخصوصا أمريكا وحلفاءها ، غالبا ما تنجح مع الأسف في التدخل للضغط على هذا الطرف العربي أو ذاك وزرع بذور الشك والخلاف من أجل الحصول على الغنائم والمكاسب على حساب المصالح العربية والأمن العربي كما كانت تفعل الدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر .

إننا كنا نأمل بأن انتهاء الحرب الباردة سوف يؤدي إلى تشجيع وتطوير الوسائل السلمية ، بما في ذلك المنظمات الاقليمية ، لحل مشاكلها جذريا وسلميا ، غير أننا نلاحظ أن هناك اتجاها أقرب إلى العنف والقهر منه إلى السلم والعدل يتجاهل فيه مجلسكم الموقر كل الوسائل السلمية البديلة من أجل فرض قراراته وعقوباته وبصورة انتقائية ضد هذه الدولة بدلا من تلك . ولا أدل على ذلك من أسلوب التعامل

المتساهل مع الكيان الإسرائيلي من جهة وأسلوب العنف والاستعداء الذي اتبعه المجلس ضد العراق من جهة أخرى .

إنكم تعلمون ، سيادة الرئيس ، بأن مجلس الأمن قد أصدر ١٦٨ قرارا بشأن القضية الفلسطينية و ٤٤ قرارا بشأن لبنان علما بأن الولايات المتحدة قد استخدمت في نفس الفترة حق النقض ٩١ مرة ومع هذا فلا المجلس ولا أمريكا قد تابعا تنفيذ هذه القرارات أو هددا باستعمال عقوبات الفصل السابع إزاء الكيان الإسرائيلي .

إن ما يؤكد إصرار أمريكا على الحيلولة دون الحلول السلمية العربية للأزمة ويؤكد أن لها أطماعا اقتصادية ومالية واستراتيجية في المنطقة بالتعاون مع الكيان الصهيوني هو تجاهل أمريكا وتجاهل المجلس لمبادرة الرئيس صدام حسين المعلنة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ التي دعا فيها إلى معالجة كل مشاكل المنطقة بأسلوب العدل والمساواة . إن مجلس الأمن بتجاهله مبادرة العراق المذكورة قد أضاع فرصة تاريخية لتطوير عمله وزيادة قدرته على صيانة السلم والأمن في العالم .

إن كل من يحرص على تشجيع ودعم سيادة القانون في العلاقات الدولية وهو ما نأمل أن يكون المقصود بما يسمى "النظام العالمي الجديد" كان يأمل أن ينتهز مجلس الأمن الفرصة الذهبية التي قدمتها مبادرة الرئيس صدام حسين وأن يتفرغ المجلس بجدية لوضع القواعد والترتيبات الموحّدة التي تضمن حل كل مشاكل المنطقة .

إلا أن المجلس آثر أن يدع الفرصة تمر دون اكتراث ، ولو أن الوقت ما زال متاحا للمجلس لبحث المبادرة المذكورة جديا حيث أنها ما زالت المبادرة الأكثر حيوية وواقعية لمعالجة مشاكل المنطقة ذات الجذور المترابطة والتي لا تجدي معها الحلول الجزئية والسطحية لبعض منها وترك غيرها تستفحل في جسم الوطن العربي كالسرطان الخبيث في جسم المريض . كما أنه بتجاهله لتلك المبادرة السلمية قد زاد من تعقيد أزمة الخليج وتصعيد مخاطر الحرب فيه من جهة وأعطى إشارة ضمنية إلى الكيان الإسرائيلي والأنظمة المعنية الأخرى في الشرق الأوسط بأنها تستطيع إهمال قرارات المجلس وتواصل احتلالها لأراضي الغير ومخالفاتها لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ على مدى سنوات عديدة دون أن ينالها جزاء أو عقاب من مجلس الأمن .

وهنا لا بد أن نتساءل : لماذا تشترط الولايات المتحدة وبريطانيا حل أزمة الخليج أولا وترك معاناة الشعب الفلسطيني إلى أجل غير مسمى ؟

هاتان الحكومتان اللتان تعارضان فكرة حل جميع مشاكل المنطقة على نفس الأسس والمبادئ بحجة أن ذلك يشكل ربطا غير مقبول بين تلك المشاكل تقومان بربط تأجيل حل للقضية الفلسطينية بالوضع في الخليج بشكل غير عادل وغير منطقي .

إن الولايات المتحدة وبريطانيا تصرحان علنا أنهما لن تكتفيا بالتسوية السلمية للأزمة القائمة في الخليج بل تطالبان بتحطيم قدرات العراق العسكرية والاقتصادية . فقد صرحت رئيسة الوزراء البريطانية السيدة مارغريت تاتشر يوم ٢٨ الجاري بضرورة استمرار فرض الحصار والمقاطعة ضد العراق حتى يتم تجريده من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والذرية (هكذا تقول) . ويبدو أنها قررت هي بنفسها بأن العراق قد توصل إلى الحصول على السلاح الذري ولكنها تسكت في الوقت نفسه عن ترسانة أسلحة الدمار الشامل المكدسة لدى إسرائيل بما في ذلك الأسلحة النووية .

إن مبادرة العراق المذكورة لم تستهدف إحراج مجلس الأمن أو تعجيزه عن معالجة أزمة الخليج ولكنها تكشف بالطبع ازدواجية معايير مجلس الأمن في تعامله مع أحداث المنطقة . فهو يلبس قفازات الحرير حينما يتعامل مع الكيان الإسرائيلي لاحتلاله الأراضي العربية وإبادته للشعب العربي في فلسطين ومخالفته لجميع قرارات مجلس الأمن وخرقة لاتفاقية جنيف الرابعة متحصنا في ذلك بقوة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، حيث لا تتردد أمريكا - كما سبقت الإشارة - في استخدام حق الفيتو مهما كانت وحشية الجرائم الإسرائيلية وتحدياتها لقرارات المجلس والمواثيق والقانون الدولي . وحتى في الحالات النادرة كما هو الحال حينما أصدر المجلس قراره ٦٧٢ (١٩٩٠) الموجه للسلطات الاسرائيلية لكي تسمح لبعثة الأمين العام بالتحقيق في الجرائم التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين ، فإن أمريكا وبريطانيا وحلفاءهما حرصوا جميعا على إضعاف هذا القرار شكلا ومضمونا بحيث لم يتجاوز مفعوله سوى تحقيق غرض تكتيكي يسهّل على الولايات المتحدة الأمريكية تمرير قرارات جديدة مجحفة ضد العراق كالقرار المعروض أمامكم هذا اليوم .

أما وقد أوضحت بعض المغالطات والمخالفات الخطيرة التي ترتكب ضد العراق والامة العربية باسم الميثاق وباسم السلام ، أرجو أن أعلّق بإيجاز على بعض الفقرات من منطوق مشروع القرار موضوع البحث اليوم .

من المعلوم أن هذا المشروع ، وهو مشروعان الاول يحمل الحرف (أ) أعدته أمريكا وبريطانيا وأيدته بقية الدول دائمة العضوية على ما يبدو إضافة إلى بعض الدول الاعضاء الاخرى والمشروع الآخر يحمل الحرف (ب) أعدته بعض دول عدم الانحياز .

إننا كنا نأمل أن يصدر المشروعان وبعضهما مستقل عن البعض الآخر ، ليس فقط لتعارضهما نصا وروحا بل لكي تكشف كل دولة عضو عن حقيقة نواياها السلمية أو العدوانية . مع هذا فإن العراق إذ يرحّب بالدعوة إلى البحث عن الوسائل السلمية لتجنيب المنطقة من الحرب المدمرة التي تتهيأ أمريكا لشنها ضد العراق ، فإننا نرى بأن المجلس إذا أراد حقا الاستفادة من المساعي الحميدة للامين العام فليس من المناسب تقييد حريته في التصرف بالطريقة التي يراها مناسبة ، وذلك بإلقاء المجلس في الوقت نفسه عبء تنفيذ القرارات غير العادلة والمتحيزة والمعطلة لعملية السلام والممهدة لحرب عدوانية ضد العراق على عاتق الامين العام . إننا نؤمن بأن أية مساع حميدة لا يمكن لها النجاح إذا أريد لها فقد تحقيق الاستسلام والتنازل عن حقوق العراق ومصالحه العليا وأمنه الوطني .

أما بالنسبة للمشروع المعرَّف بالحرف (ب) فإنه في فقراته ١ و ٢ و ٣ و ٤ يضع الأزمة في حلقة مفرغة وبدلا من أن يمهد لحلها سلميا فإنه يزيد من تعقيدها حيث أنها تتجاهل حقوق العراق والآثار السلبية الناجمة عن تطبيق قرارات المجلس السابقة ، وتستند إلى إشاعات وادعاءات إعلامية مغرضة مصدرها أطراف متحيزة ضد العراق أو لها مصلحة في نشر مثل هذه الإشاعات أو تضخيمها لقاء مبالغ طائلة تحصل عليها شركات العلاقات العامة من جهات معروفة للجميع .

إن العراق وهو يعيش تحت مظلة الإرهاب والعدوان من التحشيدات الأمريكية وحلفائها قد أعلن مرارا بأنه إذا ما انسحبت هذه القوات أو تعهدت هذه الدول بعدم القيام بأية أعمال عدوانية ضد العراق فإن مواطنيها سيكونون أحرارا في الذهاب إلى أي مكان يشاءون علما بأن العراق حريص على ضمان سلامتهم وكرامتهم وأمنهم . فلماذا التباكي على الأجانب المتواجدين في العراق في حين أن شعب العراق كله يعاني من حصار متعسف كما لو أن العراق وشعبه رهينة الحشود العسكرية والقوات البحرية والجوية التي تتهدد وتتوعد بالويل والدمار للعراق إذا لم يستسلم ومعه الأمة العربية لأوامر القوات الأجنبية وقراصنة البحر والجو في المنطقة .

كذلك الفقرة (٥) من المشروع فإنها تكشف تناقضات قرارات المجلس التي تفرض الحصار والقيود على استيرادات العراق للمواد الغذائية وتشترط أن يتم عن طريق منظمات دولية وبموافقة اللجنة المكلفة بمتابعة إجراءات المقاطعة ، إلا أن المجلس لم يجد حرجا في أن يطلب من العراق توفير الغذاء والخدمات الأساسية لمواطني الأقطار الثالثة رغم أن المجلس نفسه قد حظّر على العراق استيراد المواد الأساسية وقطع الغيار وغيرها من المواد اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيه وللأجانب المتواجدين فيه .

إلا أن أخطر فقرات القرار وأكثرها تناقضا مع ميثاق الأمم المتحدة ومع مزاعم السلام التي تروجها الدول التي تهيئ للعدوان على العراق وشل قدراته الاقتصادية وعلاقاته الدولية هما الفقرتان ٨ و ٩ .

إننا نعتقد بأن المجلس قد تجاوز صلاحياته لأنه جهاز سياسي مكوّن من دول تخدم مصالحها السياسية وليس جهازا قضائيا مكونا من قضاة مستقلين محايدين لهم السلطة في تقدير التعويضات لمن يستحقها في أي نزاع .

أما لماذا يهيأ من الآن لمواصلة الإضرار بالعراق حتى بعد انتهاء أزمة الخليج فهو أمر يكشف إلى أي مدى تستغل بعض الدول مجلسكم الموقر لتوفير غطاء الشرعية لأعمالها العدوانية وقرصنتها البحرية ، وفي هاتين الفقرتين تسمح لنفسها بسرقة الأموال العراقية في الوقت الذي تذرف فيه الدموع على مصائب الدول النامية .

لقد سبق أن حذّر العراق حينما أصدر مجلسكم الموقّر قراره ٦٦١ (١٩٩٠) بفرض المقاطعة الاقتصادية على العراق بأن ذلك سيلحق أضرارا فادحة بدول العالم عموما وبدول العالم الثالث المستوردة للنفط خصوصا بسبب قطع الصادرات العراقية النفطية عن السوق وارتفاع أسعار النفط مما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول بسبب الديون المتراكمة عليها والارتفاع المفاجئ في أسعار استيراداتها النفطية ، في الوقت الذي حصلت فيه الدول الصناعية المنتجة والمصدرة للنفط وغيرها من الدول المصدرة للنفط على بلايين الدولارات دون اكتراث لظروف العالم الثالث المستوردة للنفط . وها هي الدول المستفيدة من ارتفاع أسعار النفط من إجراءات المقاطعة تذرف الدموع على دول العالم الثالث وعماله المهاجرين .

إن الخسائر التي تحملتها دول العالم بما في ذلك الدول النامية التي كان يعمل بعض مواطنيها في العراق وفي المنطقة جراء ارتفاع أسعار النفط وإجراءات المقاطعة تعادل أضعاف مضاعفة لما تحملته هذه الدول أو مواطنوها من أضرار بسبب ترك مواطني الدول الثالثة لأعمالهم وعودتهم لبلدانهم نتيجة لتفاقم أزمة الخليج .

ولا بد أن أكون هنا واضحا فأقول بأن الاضرار التي تحملها مواطنو الدول الاخرى لم تحدث مباشرة بسبب أزمة الخليج ذاتها وإنما بسبب التحشدات العسكرية الهائلة في البر والجو والبحر خصوصا الامريكية منها ، مما جعل المنطقة تواجه الخوف من الدمار الشامل ، إضافة إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في المنطقة بسبب إجراءات المقاطعة الاقتصادية المتخذة ضد العراق بموجب قرارات مجلس الامن ، وتعسف لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الامن في ممارسة صلاحياتها وتحيزها في قراراتها عند النظر في طلبات الدول النامية المتضررة . لقد سارعت اللجنة للاستجابة إلى بعض الطلبات ، وظلت تماطل بالنسبة لطلبات أخرى لاعتبارات لاموضوعية ، وبدوافع سياسية لا تنسجم حتى مع قرارات المقاطعة الصادرة من مجلس الامن أو مع حقوق الإنسان .

إن العراق ، إذ يؤكد لاشرعية الفقرات المتعلقة بالتعويضات من الناحية القانونية والموضوعية ، فإنه يرى بأن الاحرى بمجلسكم الموقّر أن يوصي أجهزة الامم المتحدة بإيجاد الصيغ العادلة لكي تقوم الدول المستعمرة سابقا بدفع التعويضات لمستعمراتها السابقة عما نهبته من مواردها الطبيعية مباشرة أو عن طريق الامتيازات الاحتكارية لشركاتها ، واستغلالها لسكان مستعمراتها وسرقتها لآثارها الحضارية ، أو اقتطاعها أجزاء شاسعة من أقاليمها وضمها إليها - كما فعلت أمريكا مع المكسيك ، أو لخلق كيانات مصطنعة ومعادية للمنطقة - كما فعلت بريطانيا في فلسطين ، أو لقتلها المدنيين العزل - كما فعلت أمريكا أخيرا في بنما وغرينادا ونيكاراغوا حيث لا تزال المقابر الجماعية للمدنيين العزل تكتشف يوميا أمام مرأى ومسمع أمريكا والعالم أجمع .

إن العراق ، إذ يؤكد من جديد رغبته في تجنّب الحرب وحرصه على ذلك وسعيه لاستتباب السلم في المنطقة وتعزيز التضامن العربي وحل جميع مشاكل المنطقة وفق مبادئ موحّدة ، وعلى أساس العدل وفقا لمبادرة العراق في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، فهو بنفس الوقت يؤكد حقه في الدفاع عن النفس واستعداده لذلك ضد أي عدوان خارجي ، خصوصا ما تعد له أمريكا ومع سبق الإصرار وبالتنسيق والتشاور مع الكيان الإسرائيلي .

ختاما : أجد مناسبا أن أشير إلى ما ذكره الفقيه القانوني الدولي الإيطالي انطونيو كاسيس في كتابه "القانون الدولي في عالم منقسم" (International Law in a Divided World) حينما صنّف ثلاث جرائم دولية باعتبارها أبشع المخالفات للقيم الاخلاقية الدولية والمبادئ القانونية ، وهي جريمة الإبادة العنصرية النازية ، والابارتايد ، وإلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي في مستهل بيانه .

المتكلم التالي ممثل الكويت وأعطيه الكلمة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : بسم الله والصلاة والسلام على محمد رسول الله .

السيد الرئيس ، تحدّث مندوب النظام العراقي عن واجبات مجلس الامن بموجب الميثاق ، كما تحدث عن قواعد القانون الدولي . وقال إن سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الامن ستؤدي إلى منزلق خطير قد تكون ضحيته الامم المتحدة ومبادئها . ومع كل الاحترام والتقدير لأعضاء مجلس الامن الذين لا شك أن كلمة مندوب النظام العراقي هي تهمة باطلة في حقهم ، أود أن أشير إلى أنه من الاولى للدول أعضاء الامم المتحدة أن تلتزم بمبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي ، لا أن تخرق هذا الميثاق نصا وروحا .

لقد قام النظام العراقي بخرق كل مادة من مواد الميثاق عندما اعتدى على الكويت واحتلها وضمها إليه بالقوة العسكرية ، وعندما قام منذ عدوانه ، وحتى هذه اللحظة ، بارتكاب جرائم لم ترتكبها أنظمة سابقة تحدث عنها في ختام كلمته ، بما فيها النظام النازي والنظام الإسرائيلي .

إن مثل هذه التصرفات هي التي تهدد الامن والسلام في العالم . إن هذه الممارسات تمثل خرقا لجميع الاتفاقيات الدولية . لم تسلم اتفاقية جنيف الرابعة ، ولم تسلم اتفاقية فيينا للحصانات الدبلوماسية من هذه المخالفات الصارخة .

لقد أسهب المندوب العراقي في الحديث عن حل المنازعات بالطرق السلمية . ويبدو أنه قد خانته ذاكرته أو أنه يتجاهل حقيقة الخلاف بين العراق والكويت ، وكيف أننا في الكويت رحّبنا بحل الخلافات بيننا بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات . ولقد عقدت أول وآخر جلسة لها قبل ساعات قليلة من بدء العراق لعدوانه واحتلاله للكويت . ناهيك عن مساع سابقة استمرت أكثر من اثنتي عشرة سنة لدفع هذا النظام إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات وحل الخلافات معهم بالطرق السلمية . لكن سياسة التسويف وسياسة المماطلة كانت تمهيدا لسن ما قاموا به يوم الثاني من آب/أغسطس .

إن العراق قد استخدم مفاوضاتنا معه من أجل حل خلافاتنا بالطرق السلمية كي يستكمل استعداداته لشن العدوان على الكويت ، بل ليموه ويخدع العالم عن حقيقة نواياه . ولم يعد سرا أن رئيس العراق خدع العالم كله ، خدع زعماء عرباً ، وزعماء دوليين بأن أعطاهم كلمة واضحة كانت وعدا . لكن أين الوعد من هؤلاء الرجال .

إن مندوب النظام العراقي يجب عليه ، وهو رجل قانون ، أن يعيد قراءة خطابه الذي ألقاه قبل قليل - أن يعيد قراءته بحياد وبموضوعية . لكنني متأكد أنه ، وفي هذه الظروف ، لا يملك الحياد والموضوعية التي تمكنه من قراءة خطابه . إذا قرأ خطابه بهذا الحياد وهذه الموضوعية يجد أن خطابه إنما هو مرافعة كاملة ضده ، لأن نظامه عمل بعكس ما قاله تماما . فهو الذي خرق الميثاق من خلال استخدام القوة لحل الخلافات ، وهو الذي احتل وضم بالقوة العسكرية دولة عضوا في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، وهو الذي يمارس الآن أبشع أنواع الممارسات ضد شعب شقيق يريد أن يمحي هويته .

ويتحدث مندوب العراق في مجال آخر من خطابه عن المبادرات العربية . إننا نتعجب من استخفاف هذا المندوب بمقدرة أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة على متابعة الأمور ، وكأنه يعتقد أنهم يعيشون في عالم آخر لا يتابعون من خلال وسائل الإعلام ما تتناقله عن كيف أن جامعة الدول العربية ، ومنذ الساعات الأولى للعدوان العراقي ، هبت لتجتمع في القاهرة ولكي تصدر في الساعات الأولى للعدوان قرارا تدين فيه ذلك العدوان ، وتطلب فيه من العراق الانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط قبل اجتماعات مجلس الأمن . تناسى مندوب العراق أن القمة العربية انعقدت والتأمت في دورة استثنائية في القاهرة وأصدرت قرارها رقم ١٩٥ وضعت فيه التصور العربي الشامل لحل هذا النزاع من خلال مطالبة الرؤساء العرب ، وهم أعلى سلطة عربية ، بالانسحاب الكامل وغير المشروط ، وبعودة الشرعية ، وبالتعويض الكامل عن كل ما لحق بالكويت من خسائر . لكن العراق ، ونتيجة عدوانه ونتيجة سياسته المبيتة ، رفض كل هذه القرارات كما رفض قرارات مجلسكم ، رفض المبادرات العربية ورفض المبادرات

الدولية . لكنه في نفس الوقت وبنفس الطريقة الخبيثة سعى الى الالتفاف حول القرارات العربية بدفع بعض حلفائه ، ومع الاسف هم عرب خانوا الامانة والعهد فتقدموا ببعض الافكار البعيدة عن قرارات القمة العربية ومجلس الامن . ولقد حكم على هذه المبادرات بالفشل بل أكثر من ذلك التأمت الجامعة العربية في اجتماع يوم العاشر من أيلول/سبتمبر في القاهرة وأصدرت قرارا طالبت فيه الدول العربية أن تمر جميع المبادرات الاخرى من خلال قناة الجامعة وأن تلتزم بإطار القرار ١٩٥ لمؤتمر القمة العربية .

أما عن المبادرات الدولية فلعل آخر مثل هو المسعى الخير لمبعوث الرئيس السوفياتي ، السيد بريماكوف الذي أجل مجلسكم الموقر بسببه التصويت على مشروع القرار يوم السبت الماضي من أجل اتاحة الفرصة له لكي يقنع القيادة العراقية كم أن هذه القيادة معزولة دوليا ، وكم أن طريق الخلاص الوحيد هو عبر قرارات مجلسكم الموقر ، عبر الانسحاب الكامل وغير المشروط ، عبر عودة الشرعية ، عبر تجنيب المنطقة ويلات دمار شامل .

لكن ثبت ، وكما كنا نتوقع ، أن ما يريده النظام العراقي هو كسب الوقت ، وهو إيجاد شرخ في الجبهة الدولية ضده . إن الوقت الذي يمر يتألم خلاله الشعب الكويتي الذي توقع عليه آلة السلطات الغازية أقسى أنواع العقوبات يوميا : التقتيل ، النهب ، السلب ، حتى الاطفال لم يسلموا من ذلك . هذا ما يتم يوميا في الوقت الذي تدور فيه ما يسمى بمبادرات . هذا ما يريده النظام العراقي أن يستفيد منه عندما يعطي فرصة لمبعوث أو لآخر . لكن المبعوث السوفياتي كان موضوعيا عندما غادر العراق قائلا بأنه أصيب بخيبة أمل من لقائه مع القيادة العراقية .

إن النظام العراقي لا يريد أي حل إلا الحل الذي يؤدي الى سكوت المجتمع الدولي عن ابتلاعه للكويت . هذا ما يريده النظام العراقي ، حتى أنه لم يتجرأ أن يورد اسم الكويت في خطابه ، نظرا لانه ينطلق من مفهوم مسبق أن هذه الدولة قد تم ابتلاعها . لذلك فإنه لم يرد ، ولم يتجرأ أن يعالج القضية الكويتية بذاتها .

أقول لممثل العراق إنك وحكومتك مخطئون ، إن هناك عزما دوليا على وقف عدوانكم . وستتحرر الكويت وستعود كما كانت مصدر خير وعطاء لشعبها ولجيرانها وستستمر الكويت في نهجها الاقتصادي تفضح مدى اتلاف العراق لخيراته وتوجيهها نحو تكديس السلاح وشن العدوان على الجيران على حساب القوت اليومي لشعب العراق المسكين . إن تجربة الكويت الاقتصادية هي التي فضحت النظام العراقي . لذلك أراد أن يتجنبها بأن شن عليها العدوان .

لكن مجلسكم سوف يقف الوقفة المعهودة ، وسوف يتخذ القرار تلو القرار حتى يرغم النظام العراقي على الانصياع وعلى تجنيب المنطقة ويلات دمار لا يعرف مداها أحد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم المجلس بأن رومانيا قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/21911) .

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للتصويت على مشروع القرار المطروح أمامه . وما لم أسمع اعتراضا ، فسأعتبر أن هذا هو الحاصل .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

قبل طرح مشروع القرار للتصويت ، أعطي الكلمة لممثل اثيوبيا الذي يرغب في الإدلاء ببيان قبل التصويت .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أن قام العراق بغزو الكويت ما برح يسلب ثروة ذلك البلد ويرهب سكانه وينخرط في حملة منتظمة للترحيل ، وكلها أعمال تستهدف طمس معالم دولة عضو في الامم المتحدة .

ولم يفلت من سوء معاملة العراق وانتهاكاته مواطنو بلدان أخرى أيضا . والمبادئ والقواعد الناظمة للحصانة الدبلوماسية وحرمة البعثات الأجنبية قد ديست هي الاخرى بالاقدام .

وبصرف النظر عن القرارات التي اتخذها المجلس والتي تقضي بالانسحاب السريع غير المشروط للعراق من الكويت ، رفض العراق الامتثال للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي .

إن جميع الجهود المبذولة حتى الآن ، بما فيها مساعي هذا المجلس والامين العام للامم المتحدة ، فضلا عن الجامعة العربية ، قد استهدفت إنهاء الأزمة بالوسائل الدبلوماسية والسياسية السلمية . ولكن لأسفنا الشديد ليس هناك حتى الآن أدنى دليل من بغداد على أي تغيير في موقفها . وقد أدى تشدد العراق مرة أخرى الى إحباط تأجيل المجلس للبت في هذا البند من جدول الأعمال يوم السبت الماضي ، مما كان بدافع من رغبتنا ومن الأمل في إعطاء فرصة للسلام .

وفي ضوء هذا التحدي المستمر ، ليس أمام المجلس من مفر سوى أن يضطلع مرة أخرى بمسؤوليته وأن يوجه رسالة واضحة بأن وحدة المجلس وعزمه على إنهاء احتلال

العراق للكويت قويان كما كانا . وغني عن البيان أن العراق سيكون مسؤولا بالفعل عن الاعمال غير القانونية المرتكبة في اطار احتلاله للكويت بما يترتب على ذلك من نتائج .

إننا نرى أن السلم شرط أساسي لازم للعلاقات السليمة الطبيعية بين الدول . وبالمثل ، لا تزال الجهود الدبلوماسية والتسويات السياسية وسيلتنا المفضلة لاستعادة السلم في منطقة الخليج . ومع ذلك فإن السلم المقترن بالاحتلال يعني إدامة الوضع الراهن الذي أوجده العدوان العراقي غير المشروع . ونرى أن أفضل سبيل سلمي هو أن يواصل المجلس ضغطه على العراق للانسحاب من الكويت دون مزيد من الابطاء . وما برح هذا بالفعل الطريق الذي سار عليه المجلس منذ أن اتخذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . إن السلم الدائم والحقيقي يتطلب أن تستمر أعمال المجلس القائمة على المبدأ الى أن ينتهي العدوان والاحتلال . كما أنه يقتضي استعادة سيادة الكويت وسلامتها الاقليمية . ويقتضي كذلك الامتثال لقرارات مجلس الامن المتلاحقة ، فضلا عن الاحترام الكامل لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

وانطلاقا من هذا المنظور ، وتمشيا مع المواقف المبدئية المعارضة للعدوان التي تتخذها الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ضد العدوان ، سيصوت الوفد الاثيوبي مؤيدا مشروع القرار المطروح على المجلس .

يود وفدي ، مع اقتراب نهاية فترة رئاستكم لمجلس الامن ، سيدي ، أن يشيد بالمهارة التي نجحتم بها باقتدار في توجيه أعمال المجلس والسير به في سبيل الاجماع وتوافق الآراء ، في شهر ندرك جميعا أنه كان شهرا صعبا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اثيوبيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أطرح الآن مشروع القرار للتصويت .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كوبا واليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتا مؤيدا لمشروع القرار مقابل لا أحد مع امتناع عضوين عن التصويت . اعتمد مشروع القرار بصفته القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد الاشطل (اليمن) : سيدي الرئيس ، منذ اندلاع هذه الازمة ، أزمة الخليج ، تحاول الجمهورية اليمنية وتسعى لبذل جهود متواصلة لاحتواء هذه الازمة بالطرق السلمية وفي الاطار العربي . ففي يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر تقدم وفدنا بالاضافة الى وفود أخرى بمشروع قرار يعالج هذه الازمة من زاوية البحث عن حلول سلمية . ولقد تأجل النظر في ذلك القرار لاكثر من مرة نتيجة للمفاوضات التي كانت جارية . واليوم ، بعد كل المحاولات التي بذلناها ، وجدنا أن مشروع قرارنا قد قُبِلَ من حيث المبدأ وقد تضمنته الوثيقة S/21911 ، فأصبح بذلك الفقرة ١٣ من القرار الذي وافقنا عليه الآن .

وهنا أود أن أتقدم بالشكر لاولئك الذين تفاوضنا معهم من أجل الصيغة التي هي أمامنا في الوقت الحاضر . ولكن مع ذلك ، وجد وفدنا أن هذه الفقرة لا تعطي للامين العام الحرية الكافية للتحرك وللقيام بمبادرات منفصلة من أجل التوصل الى هذا الحل . كما أننا وجدنا أن هناك قيودا أيضا على الدول التي كان يمكن أن تقوم ببعض المساعي من أجل نفس الحل .

إن وفد الجمهورية اليمنية سيسعى دائما للبحث في أي صيغ تدعو في الاخير الى تعزيز السلام وتدعو بشكل مباشر الى إيجاد حل سلمي .

هناك من تخيفهم هذه الجهود السلمية ، واننا ، بطبيعة الحال ، نعرف انهم يعارضون هذه الجهود السلمية . انهم اولئك الذين يسعون الى تعميق الانقسام في الصف العربي وإضعاف الامة العربية في صراعها ضد الصهيونية ومن أجل إعمال الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . انهم اولئك الذين يريدون أن تحقق اجراءات الحظر المفروضة على العراق أغراضها في غضون أسابيع معدودة ، علما بأن تلك الاجراءات أثبتت أنها تؤثر يوميا على العراق ، وانها ستؤدي ، في نهاية المطاف ، الى تعامل العراق مع قرار مجلس الامن الذي يدعو الى انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الاستقلال والسيادة الكاملة للكويت .

ان الذين يخافون من الحلول السلمية هم اولئك الذين يسعون إلى تدمير الامكانيات العراقية الاقتصادية والصناعية والعسكرية خدمة لاسرائيل وطموحاتها بالهيمنة العسكرية الكاملة على المنطقة ، وكذلك خدمة لسياستها التوسعية التي تستهدف أخيرا الثروة البترولية العربية .

انهم اولئك الذين يريدون أن يجعلوا من التواجد الاجنبي في الجزيرة العربية أكثر من مجرد ظاهرة عابرة ، بل وأن يوفروا الاسباب والمبررات وكذلك المغريات لبقاء تلك القوات في الجزيرة العربية ومياه الخليج . انهم اولئك الذين يفرطون في ثروات شعوبهم ويرهنونها في يد القوى والمصالح الاجنبية ، بما في ذلك شركات وتجار السلاح وسماسرتهم .

ليس من المستغرب أن تقف الجمورية اليمنية هذا الموقف من موضوع الجهود السلمية . فنحن لسنا في قارة أخرى ، أو بعيدين عن هذا النزاع . اننا ، بشكل أو بآخر ، في وسط هذا النزاع . واذا كانت الازمة في شمال الجزيرة العربية فإننا نشعر بتأثيراتها في جنوب الجزيرة العربية حتى قبل أن تتفاقم الازمة وتتحول الى صراع مسلح . اننا ، في اليمن ، تأثرنا كثيرا من جراء تنفيذ قرار مجلس الامن الخاص بالحظر . وقد بلغت خسائر اليمن حتى الآن بليون وثلثمائة وثمانين مليون دولار .

وتأثرنا بطرق أخرى ، وقد أطلعتم في الصحافة الأمريكية كيف أن أكثر من مليون مواطن يمني قد نزحوا من البلد المجاور تاركين وراءهم أموالهم وممتلكاتهم وحقوقهم التي اكتسبوها عبر عشرات السنين من الكد والجهد والعرق .

إننا ، في منطقتنا ، نجد أن الشعوب تعاني قبل أن تعاني الحكومات والدول . فعندما تختلف الحكومات تعاني الشعوب ، ويصل الأمر ، في بعض الحالات ، إلى حد العقوبات الجماعية . فكيف لنا أن نبرر نزوح أكثر من نصف مليون مواطن يمني في أقل من شهرين . وثلاث عشرة من النساء الحوامل وضعن خلال هذا النزوح في طريق العودة .

لقد جاءت هذه الأزمة الحزينة في وقت عصيب بالنسبة لنا . ففي ٢٢ أيار/مايو الماضي تحققت أغلى أماني الشعب اليمني في الوحدة اليمنية وذابت كل من دولتي اليمن في الجنوب والشمال في دولة موحدة واحدة ، وتحقق بذلك أكبر منجز في تاريخ شعبنا . تحقق ذلك بالطرق السلمية والديمقراطية . تحقق ذلك بدون سفك الدماء وبكثير من المودة والمحبة . وتحقق ذلك بناء على دستور ديمقراطي يتضمن كل المفاهيم الديمقراطية ابتداء من فصل السلطات وكفالة جميع الحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير ، ولدينا اليوم ثلاثين صحيفة مستقلة ، وحرية الأحزاب ، وهناك ٣٣ حزبا الآن في بلادنا ، وجميع الحريات المتعارف عليها . ومما لا شك فيه أن هذه التجربة جديدة في الواقع الذي نعيش فيه . ففي ظل مناخ سياسي محافظ ومتزمت في المنطقة ليس من السهل القبول بنظام ذي معالم ديمقراطية .

ونحن نعرف أن أزمة الخليج ستضاعف من تلك المتاعب . مع ذلك ، فإن شعبنا اليمني مصمم على أن يختط طريقه بنفسه ويتمسك بوحدته ، ويتمسك أكثر من ذلك بالأسس الديمقراطية التي سنسعى الى تعميق مؤسساتها ونجعلها حقيقة ملازمة لواقعنا اليمني .

اذا كنا نحن في اليمن قد حققنا الوحدة بالطرق السلمية فاننا لا يمكن أن نقبل أن يتم التفاهم ما بين دولتين عربيتين بالطرق العسكرية . ومن هذا المنطلق فإننا نرفض الغزو ونرفض الالحاق ، وندعو من هذا المنبر العراق الى الانسحاب من

الكويت وحل الخلافات القائمة بينهما ، أي بين الكويت والعراق ، بالطرق السلمية وفي الاطار العربي . واننا ، في الجمهورية اليمنية ، سنواصل جهودنا من أجل التوصل إلى حل سلمي ، فلا خيار لنا مطلقا سوى الخيار السلمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في الأيام الأخيرة عجز أعضاء مجلس الامن عن احراز التقدم في المناقشات المطولة التي جرت بشأن القرار مضمونا وشكلا . ودرنا في حلقات مفرغة ونحن نناقش الى ما لا نهاية الأجزاء المتعلقة بديباجة القرار ومنطوقه والصياغات البديلة المختلفة . وكنا منشغلين في انتقاء الحروف والأرقام وعلامات الترقيم في الوقت الذي أعلنت فيه حكومة الولايات المتحدة عن ارسال ٠٠٠ ١٠٠ جندي آخر الى المنطقة التي هي قيد نظرنا . وكان قادة الحكومة الامريكية والكونغرس الامريكي يناقشون صراحة الطريقة التي سيبدأ بها الهجوم العسكري ، وما اذا سيعلن عن الحرب أم لا ، وما اذا سيطلب تفويض من مجلس الشيوخ أم أنه ستتم استشارته فقط ، وما اذا كان سيستخدم هذا المجلس ، بشكل أو بآخر، للاعلان عن هذا الحدث .

قد يكون البعض قد دهشوا لغياب مجلس الامن عن هذه المناقشة الخارجية . قد يكونون دهشوا إذا تذكروا نص الفقرة ٤ من القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) الذي اتخذه هذا المجلس منذ شهرين .

"يرجو أيضا الدول المعنية أن تنسق أعمالها الرامية لتنفيذ فقرات هذا القرار الواردة أعلاه ، على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الاركان العسكرية ، وأن تقدم بعد التشاور مع الامين العام ، التقارير الى مجلس الامن ولجنته المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، بهدف تيسير رصد تنفيذ ذلك القرار ."

كان لاي فرد أن يتخيل أن هذه الزيادة الكبيرة جدا في القوات العسكرية ، التي يدعى أنها تتفق مع قرار المجلس الذي اقتبست منه ، قد تكون لها علاقة بمراقبة تنفيذ هذا القرار ، وأن أعضاء المجلس بعد شهرين من اتخاذ القرار المذكور ٦٦٥ (١٩٩٠) ، وخلال مشاهدتنا للمناقشات الجارية في الاذاعة المرئية لكيفية بدء الحرب ومن سيصرح بها ومن سيتخذ القرار ، قد يكونون قد تلقوا على الاقل أول التقارير التي كانوا قد طالبوا بها في القرار . وقد قرر المجلس بأجمعه ، من الناحية القانونية ، أن تقدم هذه التقارير نظرا لانه كان من المفروض أن يراقب هذا المجلس تنفيذ القرار بصفة مستمرة .

ولاشك في أنه علينا أن نشكر ممثل الولايات المتحدة على اللياقة والحذر اللذين تحلى بهما لكي يتجنب تحويل نظر أعضاء المجلس عن الخطب الميتافيزيقية الهامة التي احتلت جزءا كبيرا من وقتنا في الايام الاخيرة .

وقد كانت نتيجة تلك المفاوضات القرار الذي اتخذه المجلس منذ لحظات . وفي هذا الصدد يود وفد بلدي أن يدلي ببعض الملاحظات .

في البداية ، يبدو من الواضح أن الكويت من حقها أن تطالب بالتعويض عن الخسائر والاضرار التي لحقت بأراضيها نتيجة للغزو والاحتلال . وهذا المجلس قد كوّن وجهة نظره وأعاد ذكرها فميا يتعلق بمن هو المعتدي ومن هو الضحية . وبالتالي لم تكن هناك حاجة الى قرار آخر من المجلس يؤكد من جديد الحقوق الثابتة لضحية العدوان ، وهي في هذه الحالة الكويت .

ولكن هذا في واقع الامر لم يكن القصد من القرار الذي اتخذ الآن . وفي رأي وفد بلدي أن الهدف هو تأخير التوصل الى تسوية للصراع في المنطقة وجعلَ مهمة الامين العام أصعب . لقد سمعنا أكثر من مرة اليوم عن ظروف يوم السبت الماضي . وكانت هناك اشارة الى القرار السديد الذي اتخذناه جميعا عندما قررنا الانتظار بضعة أيام قبل التصويت على هذا النص . وقد يتساءل المرء عما إذا كانت هناك أية علاقة بين التصويت على هذا القرار وبعض الجهود المتعلقة بالمساعي الحميدة أو جهود السلام . وقد يتساءل المرء أيضا عن كيفية تفسير المجلس لتصرفه عندما قرر اليوم أن يتخذ قرارا يطلب ، ضمن جملة أمور ، من الامين العام أن يبذل جهودا مشابهة .

وفي رأينا أن هذا النص ، بالاضافة الى ذلك ، يسعى الى إعطاء مجلس الامن مهام معينة لا تقع في نطاق اختصاصه ومنعه في نفس الوقت من القيام بواجبات معينة يتعين عليه القيام بها . أولا وقبل كل شيء ، يجب الاشارة الى أن الفصل السابع من الميثاق الذي اتخذ القرار في ظله ، لا يعطي مجلس الامن أية سلطة على الاطلاق بالنسبة للقضايا القانونية أو التي يجب أن تبت فيها المحاكم . ولا يمنح هذا الفصل ولا أي فصل آخر في الميثاق هذه الوظائف لمجلس الامن . ومجلس الامن ، وفقا للميثاق ، ليست لديه سلطة اتخاذ قرارات تتعلق بتقرير المسؤوليات القانونية أو تحديد التعويضات أو الرد ، على غرار ما قد تقوم به المحكمة . والاشارة الوحيدة في الميثاق الى هذه الامور ترد في المادة ٩٣ التي تعرِّف بكل وضوح محكمة العدل الدولية بصفتها الجهاز القانوني الرئيسي للامم المتحدة . والاشارة الوحيدة في الميثاق برمته الى قضية التعويض أو الرد التي ترد في المادة ٣٦ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية . وآمل في هذا الصدد ، أن نتذكر جميعا أن النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية جزء لا يتجزأ من ميثاق الامم المتحدة ، حتى لا يكون هناك أي شك في كفاءة الاجهزة المختلفة التي أنشأها الميثاق ووظائفها . فالميثاق لا يعطي المجلس أية سلطة لتقرير وظائف الاجهزة الاخرى وسلطاتها أو مناقشة تلك الوظائف والسلطات . هذه سلطات الجمعية العامة ، كما تنص بوضوح المادة ١٠ من ميثاق سان فرانسيسكو التي تتناول سلطات الجمعية العامة فتقول إن للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر

"يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه ."

يجب على المرء أيضا أن يتساءل عن السلطات المحددة التي يعطيها المجلس لنفسه بموجب نص الفقرة ٢ من منطوق القرار بالنسبة لتجميع معلومات مدعمة بالأدلة بشأن حالات الخرق الخطيرة المزعومة من جانب العراق وفقا للفقرة ١ من نفس القرار ومطالبة الدول أن تجعل هذه المعلومات متاحة للمجلس .

ما الذي سيفعله المجلس بهذه المعلومات ؟ ما هي السلطات التي يتخذها لنفسه ؟ هل نحوّل أنفسنا الى محكمة بالرغم من أن الميثاق يقول لنا إن هذه المسؤوليات لا تقع على عاتقنا ؟

هناك اشارات الى القانون الدولي في الفقرتين ٨ و ٩ من هذا القرار ، وفي هذا تناقض ، لأننا نفهم أن الميثاق والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية جزءان من القانون الدولي . وقد يستنتج المرء من هاتين الفقرتين أن مجلس الامن أيضا له بعض السلطات فيما يتعلق باتخاذ قرارات بالنسبة لتقرير المسؤوليات القانونية وتحديد التعويضات والرد "نتيجة لغزو واحتلال العراق احتلالا غير شرعي ."

إن عبارة "نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت" مفهوم قد يكون له تفسيرات كثيرة . فهل من الجائز أن يعني هذا أن بوسع المرء أن يقول إن تلك هي مسؤولية العراق ، وأنه ينبغي للعراق أن يتحمّل نفقات وزع القوات التي بعثت بها بعض الدول الى منطقة الخليج ؟ هل هذا يعني أن العراق وحده هو الذي ينبغي له أن يتحمل المسؤولية عن الاضرار المتعلقة بالأزمة أو بالقرارات التي اتخذها المجلس لمعالجة الأزمة التي تؤثر على دول أخرى ؟ وفقا لهذه الصيغة فإنه يمكن تفسير القرار على هذا النحو . وهل هذا يعني أن مجلس الامن لن يتحمل مسؤولياته بموجب المادة ٥٠ من الميثاق ؟

هل ربما لذلك السبب نجد أن الفقرة الاولى من ديباجة هذا النص تشير الى عدد من القرارات بدءا بالقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وكلها تشير الى هذا الصراع ، وأنه لم يرد أي ذكر للقرار ٦٦٩ (١٩٩٠) ، وهو القرار الوحيد الذي اتخذه هذا المجلس حتى الآن بشأن وفائه بمسؤولياته بموجب المادة ٥٠ من الميثاق ؟ هل هذا يعني أننا نجسّد بطريقة رسمية جمود هذا المجلس وعدم حساسيته للعديد من طلبات المساعدة التي قدّمها الى المجلس عدد كبير من الدول الاعضاء في الامم المتحدة تلتمس فيها المساعدة في معالجة الاثار الضارة التي لحقت بها نتيجة تنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؟ وإذا كان ذلك هو الحال فإننا نعتقد أن المجلس لا يحاول أن يعطي لنفسه سلطات لا حق له فيها فحسب ، بل أيضا يتحاشى بصورة غير مباشرة الامتثال للمسؤوليات الملقاة على عاتقه والتي ينبغي له القيام بها .

ان الفقرة ١٣ من منطوق هذا القرار ، الواردة في الجزء باء تشير الى الامين العام للامم المتحدة . وهذا النص يختلف اختلافا كبيرا جدا عن الفقرة ٧ ـ وهو شيء يبعث على الدهشة تماما . ففي الفقرة ٧ حيث ترد الاشارة الى سلامة ورفاه رعايا الدول الاخرى في العراق والكويت ، لا يتردد المجلس في الاشارة الى "مواصلة ممارسة مساعيه الحميدة". مشيرا الى الامين العام . وعندما يكون الامر متعلقا بهذا الجانب الهام جدا ولكنه محدود من جوانب المسألة ، يبدو أننا على استعداد للكلام عن مواصلة ممارسة المساعي الحميدة للامين العام ، ولكن عندما ننتقل الى النظر في امكانية

التوصل الى تسوية سلمية للازمة ، ومن ثم نحاول معالجة قضية رئيسية ، قضية ذات سمة مضمونية أكبر ، يبدو أننا نستعمل لغة أقل ما يقال عنها أنها تبدو غريبة . فنقول أولا ، "يضع ثقته في الامين العام" . ومن الواضح أننا جميعا قد وضعنا ثقتنا في الامين العام - عندما انتخبناه ، وعندما أعدنا انتخابه وطيلة فترة توليه مهام منصبه - ولكن ليس الآن عندما ينبغي له ممارسة مساعيه الحميدة ، ولكن بالاحرى أن الامر عائد اليه للتقدم بذلك العرض . ويبدو أن هذا يبيّن تردد هذا المجلس في تأييد وتعزيز الجهود التي يبذلها حاليا الامين العام ، وهو شيء كان يفعله بالفعل حتى قبل أن يطلب اليه المجلس صراحة القيام بذلك .

ولكن في الشهور القليلة الماضية ظهرت فكرة تفيد بأن هذا المجلس يؤيد بمنتهى الوضوح ودون أي تردد امكانية بذل جهود سلمية دبلوماسية نحن على اقتناع بأن بوسع الامين العام الاضطلاع بها . ومن المستغرب أننا نواجه مثل هذه الصعاب ، عندما نفكر في قرار آخر اتخذه المجلس ، ترد الإشارة اليه هنا في فقرة ديباجة القرار موضوع البحث ، القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) . ففي إحدى فقرات ديباجة القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) نجد ما يلي :

"وإذ يرحب باستخدام الامين العام لمساعيه الحميدة لتعزيز التوصل الى حل سلمي يستند الى قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها تحقيقا لهذا الهدف" .

بعد هذا الجهد الكبير ، وإذ ننظر الى الفقرة ١٢ من منطوق قرار اليوم ، فإننا نتساءل عما إذا كان مجلس الامن قد رحّب مع الارتياح أو التقدير بالجهود التي يبذلها الامين العام في هذه الازمة . فهل عبّرنا فعلا عن امتناننا لهذه الجهود المستمرة التي تُبذل منذ ما يقرب من شهر ، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ؟ يود وفدي أن يقول إنه يثق ثقة كاملة بالامين العام ، ليس بسبب حساسيته ومعرفته بوصفه دبلوماسيا متميزا فحسب ، بل بوصفه مواطنا جديرا بالاحترام في هذا العالم ، ورجلا على قدر المسؤولية ، قام بالفعل ببذل كل ما بوسعه ، ونحن على يقين أنه مستعد لمواصلة القيام بذلك كي يضمن أن يسود السلم ، ويتسنى لنا تنفيذ قرارات هذا المجلس بطريقة سلمية . إننا

نأسف لأن مجلس الامن لم يتمكن من أن يعبّر للامين العام عن هذا النوع من الامتنان والتأييد بصورة أكثر وضوحا وبشكل أقل ترددا . ومع ذلك نواصل وضع ثقتنا فيه وفي قدرته وفي ارادته ، لأنه ، في جملة أمور ، لا يتعيّن عليه أن يعالج التعقيدات الكبيرة للقضايا التي نبحثها فحسب ، بل عليه أيضا أن يتعامل مع الطريقة الغريبة التي يتناول بها هذا المجلس هذه القضايا .

نرى أنه على الرغم من أن هذا القرار يتضمن ، ولو بطريقة محدودة ، ذلك العنصر الايجابي المتعلّق بجهود الامين العام ، فإن النص بصورة عامة يعتبر خطوة أخرى نحو الحرب . وفي الواقع ، أنه في هذه الحالة بالذات ربما تكون هناك حتى محاولات تهدف الى التلاعب بجهود السلام كما حدث بالفعل في الفترة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات بين النصين الاصليين المنفصلين اللذين كانا لدينا . وهو أيضا خطوة على طريق نعتقد أنه غير مقبول ، حيث يعطي هذا المجلس لنفسه وظائف لا ينبغي أن تكون من اختصاصه وليس من حقه على الاطلاق القيام بها ، مع أنه في فترة معيّنة من التاريخ قد تمكّن الاغلبية المؤقتة من الحصول على الاصوات اللازمة لاعادة تفسير الميثاق بحيث يضطلع هذا المجلس بمسؤوليات لم يعطها له الميثاق .

ومن ناحية أخرى ، نرى ، من وجهة النظر السياسية والادبية ، أن مجلس الامن - وبخاصة بعض المتبنين لهذا القرار - ليس في أفضل المواقف لتناول المسائل كتلك التي يتناولها القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) . ففي مناسبة ما في الماضي لُغّمت موانئ في نيكاراغوا وشُنت حرب قذرة ضد ذلك البلد . ولجأت بعض الدول الاعضاء في المنظمة إلى أرفع محكمة في الامم المتحدة ، محكمتنا ، محكمة العدل الدولية ، وتلك المحكمة حددت المسؤوليات وأصدرت أحكاما لم يحترمها المتبني الرئيسي لهذا القرار قط .

منذ ٢٣ عاما ما فتئت الاراضي الفلسطينية محتلة من جانب دولة أجنبية . وقريبا ، على ما نأمل ، سننظر مرة أخرى في تقرير عن الحالة السائدة في ذلك البلد المحتل لكي نرى ما الذي يمكننا أن نفعله لحماية أرواح سكانه . وأتساءل عما إذا كان أحد سيذكّر في ذلك الوقت بالحاجة إلى أن نتحول إلى محكمة ، أم أننا سنتخذ مرة أخرى موقف المجلس التقليدي في عدم المبالاة عندما يتعلق الامر بتناول احتلال فلسطين . هل هذا يعني أن الاحتلال ، بتبعاته المأساوية بالنسبة للشعب الضحية ، لم يعد يعتبر انتهاكا للقانون لانه مستمر منذ ٢٣ عاما ؟ هل من المباح انتهاك القانون الدولي وهل من الطبيعي تلك اللامبالاة فيما يتصل بالآثار المأساوية على الشعب الضحية لذلك العدوان ، لمجرد أن المعتدي قد استطاع تضليل المجتمع الدولي طوال ٢٣ عاما ؟

إننا لا نعرف حتى الآن عدد الذين قتلوا نتيجة لغزو الولايات المتحدة لبنما ولا نعرف نتائج ذلك العدوان بالنسبة للعديدين من مواطني ذلك البلد في الماضي ولا حتى في الحاضر . هل نستطيع أن نثق بأن المجلس في وقت ما سيعبّر عن آرائه فيما يتعلق بذلك الاعتداء العسكري الرهيب أو سيهتم بنتائج ذلك الحدث في الماضي والحاضر بالنسبة لسكان ذلك البلد ؟

لقد استمعنا إلى بيانات - نعتقد أنها معقولة - فيما يتعلق بالقلق الذي يشعر به الجميع إزاء الانتهاكات التي ربما يرتكبها المحتل ضد سكان الكويت : الانتهاكات للحقوق الشخصية وحقوق الانسان وحقوق الملكية الخاصة بهم وحقهم في العيش في سلم وهدوء في بلدهم . ويبدو لنا أن هذا القلق له ما يبرره . بيد أن هذا القلق ينبغي أن يكون له ما يبرره في جميع الحالات التي تقع فيها انتهاكات لحقوق الانسان وعدوان على الشعوب .

إن هناك الوفا مؤلّفة من الاطفال الانغوليين الذين يعانون من الآثار التي لا يمكن اصلاحها نتيجة الالغام المضادة للاشخاص التي زرعتها في ذلك البلد عصابات مسلحة تموّلها وتنظمها وتسلحها الولايات المتحدة . وليس من الصعب الحصول على معلومات بشأن هذا الموضوع ، إذا ما أراد مجلس الامن أن يجمع تلك المعلومات ؛ فهي موجودة ومعروفة جيدا . إن الارقام تبعث على الصدمة ـ تماما كما تبعث على الصدمة التبعات الرهيبة بالنسبة للاجيال المقبلة من ذلك الشعب بسبب الحرب التي فرضت عليهم من الخارج بدعم وتشجيع دولة كبرى ، وعضو دائم في المجلس .

إن المناسبات لا حصر لها لو أننا أردنا أن نشير إلى جميع أمثلة عدم اتساق هذا المجلس ، وهو جهاز كثيرا ما يسمى ـ في معرض النزعة إلى تكرار نعوت معيّنة ـ "جهازا موقرا" . إن لفظة "موقّر" تبدو صحيحة بالنسبة للمجلس ، لاننا في أكثر من مرة لاحظنا نفحة امبراطورية في الاسلوب الذي يحاول به البعض استخدام هذا الجهاز أو إدارته . لقد شجب المجلس عن حق العدوان على الكويت . وطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات التي تحتل ذلك البلد . وأعلن تأييده لاستقلال الكويت وسيادتها وسلامتها الاقليمية . وتكلّم ، عن حق تماما ، ضد محاولات ضم ذلك البلد وضد الاعمال غير الشرعية التي ارتكبها العراق ضد البعثات الدبلوماسية وضد الاجانب المقيمين في الكويت والعراق . غير أننا نؤمن بأن المجلس لا يحق له ، بل لا ينبغي له ، في الوقت الذي يتمسك فيه بذلك الموقف العادل فيما يتعلق بهذه المبادئ ، أن يعمل وكأننا نقبل بغرض معايير واستراتيجيات موضوعة لغاية واحدة هي تحقيق منفعة دول كبرى معيّنة . إننا إذ نقوم بذلك ، نبعد أكثر فأكثر عن واجبنا الاساسي وهو الحفاظ على السلم ، فهذا يمكن أن يقرّبنا عن غير قصد ودون حتى أن ندرك ، ودون أن يقول لنا أحد وعلى الرغم من جميع قرارات هذا الجهاز ، إلى حرب لا ينبغي أن نسمح بها ، وبالقطع لا ينبغي أن نعمل على نشوبها ، ومن واجبنا أن نعمل على تجنبها .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الاجراء الذي اتخذه المجلس في الاسبوع الماضي واليوم فيما يتعلق بدمج مشروعي قرارين في مشروع واحد واتخاذ القرار دون صوتين يؤكد الاعتراف بالمسؤولية المزدوجة للمجلس .

ومن المنطقي أن أعمال الإنفاذ من قِبل المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق في شكل القرارات التسعة المتخذة حتى الآن ينبغي أن تقترن بجهد دبلوماسي لضمان الامتثال لقراراته والتوصل إلى حل بالوسائل السلمية . ووجود الإثنين معا في وثيقة واحدة يعني أن أحدهما لا يمكن فصله عن الآخر .

إن هذا تطور له مغزاه . إن مجلسنا ، باعتباره الحارس الأمين على السلم والأمن الدوليين ، لا يضطلع بتلك المسؤولية بالتزام وحيد الجانب بسبيل للعمل ، بل أيضا بعدم إغلاق الباب كلية أمام الجهود والمبادرات الدبلوماسية . إن مجلسنا ليس مجلسا يُعد للتصعيد ، وإن كنا عازمين على عدم التهاون في المبادئ التي يجب التمسك بها وعدم التقليل من شأنها مطلقا .

إن ماليزيا وأعضاء حركة عدم الانحياز الثلاثة في المجلس - كوبا وكولومبيا واليمن - طرحوا فكرة اضطلاع المجلس بجهود على الجبهة الدبلوماسية ، لأننا نؤمن بأن هذا مطلوب إذا أراد المجلس أن يعهد إلى الأمين العام باستخدام مساعيه الحميدة والقيام بجهود دبلوماسية لكفالة تسوية الأزمة تسوية سلمية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

ويرد هذا في الفقرة ١٢ من مشروع القرار هذا ، رغم ،أن بعضا منا كانوا يودون وجود إشارة أكثر وضوحا ودقة . وفي رأي ماليزيا أنه ينبغي على المجلس إتاحة فرصة كافية للأمين العام لدراسة جميع العوامل التي يمكن أن تسهم في هذه الجهود .

وللمجلس ملء الثقة في قدرة الأمين العام ، ويريده أن ينجح في مهمته . ولقد استغرقت صياغة الفقرة ١٢ وقتا مديدا ، وهي لُب مبادرتنا التي تدور حول دور الأمين العام . ونعتقد أنه لا يوجد ما يدعو المجلس الى توخي الحذر فيما يتعلق بفائدة بل ضرورة استخدام المساعي الحميدة للأمين العام ، ولا سيما عندما يرد مثل هذا الدور في المواد ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ من الميثاق .

ونرى أن طريق العمل السلمي الذي سار عليه المجلس لحد الآن في السعي لتحقيق انسحاب فوري وغير مشروط للقوات العراقية واستعادة استقلال الكويت وسيادتها وإعادة حكومتها الشرعية يجب أن يُعطى الوقت الكافي لكي تظهر نتائجه . فالجزاءات الاقتصادية بدأت تفعل فعلها ، والتأييد الدولي لها كان حازما وفعالا .

وتقر ماليزيا بضرورة تنفيذ كل القرارات السابقة الصادرة عن المجلس بخصوص هذه المسألة تنفيذا كاملا والتزام العراق بها . وبينما ينبغي على المجلس أن يستمر في ضغطه عليه أن يأخذ في الحسبان أيضا الحاجة الى استمرار الجهود الدبلوماسية ، بما فيها جهود الأمين العام ، للتوصل الى حل سلمي . ويجب أن تستمر الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها بلدان المنطقة وغيرها بما فيها الاتحاد السوفياتي . فكل خطوة هامة تعزز الجهود السابقة ، ولا ينبغي استخلاص استنتاجات سلبية سابقة لأوانها .

فالقرار ٦٧٤ (١٩٩٠) الذي كان موضوع مناقشات طويلة ودقيقة ويتضمن أفكار ومواقف المجموعتين الأصليتين من المقدمين ، والذي أيدته فيما بعد بقية الوفود ، يحافظ في رأيا على ما سيعلنه المجلس في هذه المرحلة . ولا يُخطّئن أحدنا أو يسيء الفهم : علينا جميعا أن نعمل في سبيل السلام ومن أجله . وترى ماليزيا أن على المجلس القيام بمسؤوليته على الوجه الصحيح من أجل هذه الغاية .

ويشكل القرار رسالة متماسكة بأن المجلس يقف راسخ الاقدام متحدا في إعلاء مبادئ الميثاق والقانون الدولي . ولا ينبغي لأحد الشك في قدرة المجلس وتصميمه على اتخاذ تدابير تنفيذية أخرى ، ولا ينبغي أن يساور أحدا أي لبس حول القلق الشديد الذي ينتاب المجلس إزاء اجراءات العراق التي تتعلق بالفقرة ١ من القرار . فالفقرة ٨ من المنطوق توضح للعراق أنه مسؤول قانونيا ، بموجب القانون الدولي ، عن أية خسارة أو أذى وضرر فيما يتعلق بمصالح الكويت والدول الاخرى ومواطنيها وشركاتها .

إن لمن مصلحة العراق الأولى التعاون مع الجهود الدبلوماسية القائمة ومع الجهود التي سيضطلع بها الأمين العام . فالمسؤولية تقع على عاتق العراق في إرسال الاشارات الصحيحة للمجتمع الدولي . ولا ينبغي أن يكون هناك خيار آخر .

السيد انيت (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بداية ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على العمل المحمود جدا الذي قمتم به للتوصل الى نص نال توافقا واسعا في الآراء . ومما يسجل لكم أنكم نجحتم في التوفيق بين أفكار بدت في البداية أنه لا مجال للتوفيق بينها .

وفي رأي وفد بلادي أنه ينبغي أن نؤكد مجددا على مبدأ ضرورة انسحاب العراق الفوري وغير المشروط قبل البدء بإجراء أية مفاوضات مع سلطات بغداد . ولو أننا أهملنا هذا الجانب ، لكنا في رأيي قد أرسلنا رسالة غامضة للمعتدي العراقي .

إن النص نفسه الذي حظي بتوافق الآراء والذي اعتمدناه ليلقى الترحيب من لدن وفد بلادي التي هي عضو في حركة عدم الانحياز لأنه يشدد على مبادئ سيادة الكويت واستقلالها وسلامة أراضيها ، بينما يبقي في إطار جهود مجلس الأمن استعادة حقوق هذه الدولة العضو .

ونظرا لأن وفد بلادي قد جهد للتوصل الى توافق الآراء ، فليس بوسعه سوى التعبير عن امتنانه لدى رؤيته روح التصالح تسود على محاولات الفرقة التي ميزت اللحظات الاخيرة . وإننا نهنئ كل المقدمين على رغبتهم في الإبقاء على جبهة موحدة فيما يتعلق بأزمة الخليج وذلك بتقبل هذا النص ، والذي يشتمل على شيء لكل من صوت لصالحه .

لقد صوت وفد بلادي لصالح هذا القرار ، الذي يوضح مرة اخرى انسجام أعضاء المجلس وتلاحمهم سعيا وراء هدف واضح وغير غامض : الانسحاب الفوري للعراق دون قيد أو شرط واستعادة حقوق الكويت وكرامة الكويتيين .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ترحب فرنسا بالقرار الذي اعتمد للتو ، والذي شاركت فرنسا في تقديمه .

فما دام العراق مستمرا في رفضه لتنفيذ قرارات المجلس ، كان لزاما علينا اعتماد نهج جديد لحث سلطات هذا البلد على احترام حكم القانون والانصياع لقرارات المجتمع الدولي .

وفي هذا النهج سعى المجلس لتلبية عدد من الشواغل المحددة . أولا ، من المستحيل أن نبقى لا مبالين إزاء الانتهاكات العديدة والصارخة للقانون الانساني ، ولاسيما اتفاقيات جنيف ، تلك الانتهاكات التي صاحبت احتلال الكويت ونزلت بالدرجة الاولى بقاطني هذا البلد .

ولا ينبغي أيضا نسيان أن العراق يستمر في احتجاز آلاف المواطنين الاجانب ، وأن عشرات الالوف من الآخرين قد انقطعت بهم السبل في العراق والكويت ويرزحون في ظل ظروف بالغة الخطر وحتى غير إنسانية .

وفيما يتعلق بالوضع وما حل بالبعثات القنصلية والدبلوماسية ، والذي يناقض قواعد القانون الدولي ، فهذا معروف جيدا لكل ذي بصر ، شأن ما يحدث من تدمير ونهب منهجيين تقوم به القوات المحتلة لمحو الهوية الوطنية للكويت .

وأخيرا ، ينبغي أن نأخذ في الحسبان المطالب المشروعة للدول ، ومطالب رعاياها وشركاتها ، بصدد الخسائر والاضرار والعواقب الاخرى التي لحقت بهم بفعل الغزو غير المشروع للكويت الذي قام به العراق واحتلاله لها .

وفي الوقت نفسه ينبغي ألا نكل في سعينا قدما للبحث عن حل سلمي للازمة . ولهذا السبب فإن فرنسا تتشاطر الشواغل المشروعة لاولئك الذين أبدوا رغبة في التأكيد على ضرورة تشجيع الامين العام على استخدام مساعيه الحميدة ، على أساس قرارات مجلس الامن ، وذلك في الوقت المناسب والطريقة التي يراها مناسبة .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد الرئيس ، أود أن أعرب لكم عن التقدير للجهود الممتازة التي بذلتموها خلال المفاوضات المتعلقة بالنص الراهن .

اليوم ، اتخذ مجلس الامن مرة أخرى قرارا بشأن الحالة بين العراق والكويت . وهذا القرار ، وقرارات ذات صلة أخرى ، تبين إصرار المجتمع الدولي على ضمان مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه وعلى صيانة السلم والامن العالميين ، وتشكل أساسا طيبا لتسوية أزمة الخليج . ان على العراق أن ينصاع لصوت المجتمع الدولي العادل وينفذ بشكل جدي هذا القرار وسلسلة القرارات الاخرى ذات الصلة التي اعتمدت من قبل ، وذلك لصيانة السلم والاستقرار في منطقة الخليج .

وهنا ، أود أن أؤكد مجددا موقف الحكومة الصينية القائم على المبدأ بشأن أزمة الخليج : إن القوات العراقية ينبغي أن تنسحب من الكويت فورا ، وبغير شرط وبشكل كامل ؛ وينبغي استعادة الكويت لسيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها وحكومتها الشرعية ؛ وضمان سلامة وحرية وتحرك جميع المواطنين الاجانب في العراق والكويت ، بما في ذلك الدبلوماسيون الاجانب وأفراد البعثات القنصلية ، وضمان متطلباتهم الاساسية المعيشية والغذاء .

إن الحكومة الصينية تؤيد دائما تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية . وفيما يتعلق بمسألة أزمة الخليج ، ترى الحكومة الصينية أنه ينبغي بذل الجهود لتحقيق تسوية سلمية على أساس تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وهي تعارض استخدام القوة . وانطلاقا من الموقف السابق ذكره ، نؤيد الامين العام في مواصلة مساعيه الحميدة وجهود الوساطة التي يبذلها ، ونؤيد أيضا البلدان العربية وبلدان الخليج والاطراف الاخرى في سعيها لإيجاد حل سلمي . إننا نقدر غاية التقدير تضمين القرار الذي اعتمد توا هذه المضامين كلها . وهذا يعبر عن الرغبة العالمية وعن مطالب شعوب العالم . وستواصل الصين العمل مع سائر أعضاء مجلس الامن وكذلك المجتمع الدولي ، كما ستسهم في التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيدة كاستانيو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في الجلسة التي عقدها مجلس الامن يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي ، والتي حضرها وزراء خارجية جميع الدول الاعضاء في المجلس تقريبا ، قال وزير خارجية جمهورية كولومبيا ما يلي :

"... إن فظائع الحرب وما يترتب عليها من معاناة ودمار لا يمكن تبريرها في عصرنا هذا . ولايزال العالم يذكر التجارب العسكرية المروعة في السنوات الخمسين الماضية والتي لم تلتئم جراحها بعد ولم تؤد الى نتائج تستحق كل هذا الالم والدمار .

"إننا ، قبل كل شيء ، نود أن نوجه نداء من أجل السلم والتفكير السليم . ونود الإصرار على الحاجة الملحة الى استنفاد كل سبل الحوار وطرق كل السبل الدبلوماسية وسبل التفاهم الممكنة ايمانا منا بأن أية مواجهة عسكرية ستؤدي الى كارثة سنأسف لها طوال حياتنا .

"وباسم كولومبيا حكومة وشعبا ، أوجه نداء عاجلا الى كل القادة والحكام الذين يملكون في أيديهم القرار الحاسم في هذه اللحظة . لا يمكن أن نجيز لانفسنا التفكير بأن الحل الوحيد لمشاكل الخليج الفارسي تكمن في حرب تذهب ضحيتها أرواح الابرياء وتفتح جراحا لن تلتئم لسنوات طوال .

"نعتقد أن الوقت قد حان لكي نضمن الإبقاء على كل سبل الحوار والوساطة الدبلوماسية مفتوحة . وإن التشدد من أي طرف من الاطراف يمثل عقبة حقيقية أمام السعي الى ايجاد الحل وسيكون مسؤولا عن هذه المأساة .

"لقد أوصى قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) بتدخل الدول العربية للمساعدة في حل الأزمة . وأعتقد أننا ينبغي أن نشجع بكل الطرق الممكنة حلا عربيا للنزاع بين العراق والكويت . فنحن نعرف من خلال تجربتنا ، كأمريكيين

لاتينيين ، أن المشاركة الإقليمية في حل المشاكل تتيح في كثير من الاحيان إمكانيات أفضل للنجاح من تدخل دول من خارج المنطقة . والعملية التي جرت في أمريكا الوسطى في السنوات القليلة الماضية دليل واضح على ذلك .

"لقد صوتنا اليوم ، كما فعلنا في ٣ آب/أغسطس بشأن قرار آخر ، تأييدا للقرار ٦٧٠ (١٩٩٠) الذي يعزز القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بفرض الحظر على العراق . وكنا نأمل أن يكون الى جانب القرار الذي اتخذناه للتو قرار آخر يطالب جميع الأطراف ، وبصفة خاصة بلدان المنطقة ، ببذل أقصى الجهود من أجل السلم والتسامح والانسجام ، وبالامتناع عن القيام بأية أعمال قد تسهم في زيادة صعوبة التوصل الى الصيغ الرامية الى التسوية السلمية . ونأمل أن يقدم قرار بهذا المعنى الى المجلس نشارك في تقديمه في الأيام القليلة المقبلة . (S/PV.2943 ، ص ٥٦ و ٥٧)

وفي اليوم التالي مباشرة قدمنا ، مع كوبا وماليزيا واليمن ، مشروع قرار يطور الملاحظات التي طرحها وزير خارجيتنا في اليوم السابق . لكن الحقيقة أنه في اليوم التالي أيضا مورست علينا جميع أنواع الضغوط لدفعنا الى التخلي عن نصنا . وكانت الحجة الوحيدة المستخدمة أن هذا النص قد يبعث برسالة خاطئة الى صدام حسين . ولم يقدم أي تفسير لهذه الحجة .

فلا يمكن لأحد أن يسيء تفسير الطلب الى الأمين العام باستخدام جميع سبل الحوار والدبلوماسية للتوصل الى امتثال السيد حسين لقرارات مجلس الأمن . والأكثر من ذلك ، أعطيت لنا معلومات بأن مشروع قرارنا لا يحظى بموافقة الأمين العام . لكن الحال لم يكن كذلك . إن الأمين العام يجب أن يكون مستعدا دائما ، ومن الواضح أنه مستعد ، لاستخدام جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية لتجنب الحرب .

مضى شهر تقريبا . ومع أنه لم يكن من الممكن قيام مجلس الأمن بالنظر في مشروعنا ظهر مشروع آخر حظي بقبول الدول الأعضاء الخمس بشأن موضوع تعويض العراق للكويت عن الخسائر التي لحقت بها . وقد تضمن هذا المشروع - وفي الحقيقة أن الكلمة الأفضل التي ينبغي استخدامها هي "امتص" - بعض عناصر مشروعنا .

وفي الاسبوع الماضي ، وبغية التوصل الى نص نهائي لما أصبح الآن القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) ، جرت مشاورات مكثفة ، خرجنا منها بشعور مجروح وفي حالة من الإحباط ، مستغربين الطريقة التي يعمل بها مجلس الامن . إن وفد بلادي يتحفظ على تلك الاجراءات . ونطلب الى الجميع هنا بأن يفعلوا هذا من صميم قلوبهم ، واضعين في اعتبارهم مستقبل الامم المتحدة والعالم ، لان هذا وحده هو المهم .

لقد صوت وفد بلادي لصالح القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) لاننا رغبنا مرة أخرى في الاحتجاج بشدة على انتهاك مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وعلى استخدام القوة بطريقة وحشية لتسوية النزاعات بين الدول . وفضلا عن ذلك ، لا يمكننا أن نقبل انتهاك أبسط الحقوق الإنسانية كما فعل العراق في الكويت . ولهذه الاسباب كلها ، ندين إدانة قاطعة أعمال العراق مرة أخرى .

كنا نحبذ لو أن الفقرة ١٢ من القرار قد اعتمدت بالصيغة الاصلية الاوسع نطاقا المستخدمة في مشروعنا . ونعتقد أن هذا كان من شأنه أن يوجه رسالة أفضل .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يود وفد رومانيا أن يعرب عن امتنانه لكم على ما تبذلونه من جهود ، وعلى تفانيكم من أجل الحصول على موافقة المجلس على البند قيد النظر ، وعلى القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) الذي كانت رومانيا من بين مقدميه . ومما له مغزاه حقا بالنسبة لنا أن أعضاء المجلس قرروا تعزيز تأييدهم لمبادئ ميثاق الامم المتحدة التي تحظى بالقبول ، واتخذوا إجراء ، عن طريق المزيد من التدابير القسرية الواجبة ، لقمع عمل من أعمال العدوان وانتهاك للسلم العالمي .

وكما يدرك جميع أعضاء المجلس ، فإن وفد بلادي يتصرف دوما بما يحافظ على موقف المجلس الذي برهن على قيمته القانونية والسياسية والعملية في مناسبات عديدة ، وبصفة خاصة في إعداد واتخاذ القرارات المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت . وقد استلهمنا موقفنا من رأي رومانيا الثابت بأن الامم المتحدة عموما ومجلس الامن خاصة ، ينبغي أن يؤكدا ، كلما دعت الضرورة ، عزمهما المعقود على الدفاع عن المبادئ الاساسية القائمة على العدالة والقانون الدولي .

في مشاوراتنا الثنائية غير الرسمية ، أعربنا بوضوح عن تفضيلنا لنص موحد لاننا نتناول مسألة عامة واحدة ألا وهي تنفيذ قرارات اتخذها مجلس الامن سابقا بشأن البند المتعلق بالحالة بين العراق والكويت . ونود أن نعرب عن دهشتنا إزاء التنصل من اتفاقات والتزامات بتبريرات مشكوك في أمرها . والمسألة هنا تتعلق بالمبدأ ، تتعلق باحترام ميثاق الامم المتحدة وإدانة عمل عدواني غير مقبول ، ولا تتعلق بأية ايديولوجية أو صراعات إقليمية .

أود أيضا أن أوضح أن الوثيقة S/21911 التي تتضمن مشروع القرار الذي اعتمدتوا بوصفه القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) تتسق مع القرارات السابقة التي اتخذها المجلس بشأن البند قيد النظر . ويعني وفدي ، على وجه الخصوص ، التأكيد على الحاجة الملحة الى انسحاب جميع القوات العراقية من الكويت فورا ودون شروط ، واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية .

إن تصويتنا على القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) واشتراكنا في تقديمه لهما تعبير آخر عن موقف بلادي الذي يتضح من تصويتنا الايجابي على جميع القرارات السابقة المتعلقة بالبند المعنون "الحالة بين العراق والكويت" ، هذا الموقف يتسق مع موقف رومانيا الموضوعي الذي أتشرف بتمثيله في المجلس منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، والذي يتجلى في محاضر المجلس الحرفية ذات الصلة .

قبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أؤكد ، بصفة خاصة ، على قيمة الفقرة ١٢ من القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) . فلا شك في أنه ينبغي تشجيع الأمين العام على مواصلة مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية من أجل التوصل الى حل سلمي لأزمة الخليج . ووفد بلادي يؤيد الفقرة ١٢ تمام التأييد ، ويتمنى للأمين العام كل النجاح في مساعيه بشأن هذه المسألة المعقدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل رومانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد بغبني أديتو نزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرحب وفد بلادي باتخاذ المجلس قراره ٦٧٤ (١٩٩٠) الذي تعد النقطة المركزية فيه تحديد مسؤولية السلطات العراقية وقوات الاحتلال إزاء الكويتيين المضطهدين والمتعرضين لسوء المعاملة ، ورعايا الدول الاخرى المأخوذين رهائن ، والدبلوماسيين الذين لم تحترم حصاناتهم الدبلوماسية ، مما يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ، وللميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

ونظرا الى خطورة الانتهاكات التي ارتكبها العراق ، يطالب المجلس العراق بالكف عنها وتقديم تعويضات ، وفقا لاحكام القانون الدولي ، عن أي خسائر أو أضرار أو إصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت والدول الاخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع والمستمر للكويت .

وبوصف زائير بلدا غير منحاز ، فإنها شديدة التمسك بمبدأ احترام السلامة الاقليمية لكل دولة عضو في الامم المتحدة واستقلالها ، بغض النظر عن حجمها وعدد

مكانها ، وذلك وفقا للفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق ، التي تدعو جميع الدول الى الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة ، أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الامم المتحدة .

إن قرار اليوم ، بدعوته جميع الدول الى الإسهام في إيجاد تسوية سلمية للازمة ، وتجديده الثقة بالامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لإتاحة مساعيه الحميدة ، إذا اقتضى الحال ، من أجل التوصل الى حل سلمي للازمة على أساس قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ، يشكل نهجا متماسكا وشاملا ومناسبا ، إزاء احتلال العراق المستمر للكويت وكل ما يترتب عليه من عواقب مؤسفة .

كان هذا هو السياق الذي انضم فيه وفد بلادي الى أعضاء آخرين في المجلس ، في صياغة القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) وتقديمه .

إن وفدي ما كان ليؤيد مشروع قرار لا يستهدف مرماه الاساسي سوى العمل الدبلوماسي ، لان مثل هذه الخطوة كانت ستبدو منهزلة وغير قادرة على الاستجابة لاية إشارة أو إجراء يدل على حسن النية من جانب العراق الذي مازال يواصل احتلاله للكويت ويعتبرها محافظته التاسعة عشرة . وعلى كل فإن النص الحالي يمكن النظر اليه على أنه إجراء متعدد الاوجه اتخذه المجلس ؛ فهو يضع في الاعتبار جميع العوامل والعناصر ، وجميع الآثار المترتبة على غزو الكويت . وعلى هذا النحو يكون مشروع القرار الذي اعتمد اليوم نصا كاملا يجمع بين مشروعين ، ويكمل مجموعة الاحكام الكاملة التي ستعتمد في سياق العمل المنعى أو القمعي الذي يتفق مع الفقرة ٥ من المادة الثانية من الميثاق .

وهذا العمل الذي اتخذه المجلس عمل متقن وشامل . فهو يبرز الحاجة الملحة الى انسحاب جميع القوات العراقية من الكويت فورا ودون شروط ، بغية استعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، وعودة الحكومة الكويتية الى السلطة .

(السيد بغبني أديتو
نزنغيا ، زائير)

وإذا دعت الضرورة ، سيظل المجلس مبقيا على هذه المسألة قيد نظره الى أن تسترد الكويت استقلالها ويستتب السلم الدائم في منطقة تعصف بها أصلا صراعات أخرى .

وعلى الرغم من الغموض والعناد اللذين شابا رد العراق على مبادرات السلم العديدة التي قدمتها دول تعز السلم والعدالة - وهي مبادرات تفصح عن عزمها على تسوية هذه الأزمة سلميا - فإن وفد بلادي يأمل أن يلقى نداء السلم هذا آذانا صاغية لدى العراق . وقد كانت آخر بعثة للنوايا الحسنة قام بها السيد بريماكوف المبعوث الخاص للرئيس السوفياتي غورباتشوف في نهاية الأسبوع الماضي ، أبلغ برهان على ذلك . إن حب العراق العنيد للقتال لن يؤدي به في نهاية المطاف الا الى أن يعاني من مغبة أفعاله أو أن يجني ثمار البذور التي غرسها .

السيد الرئيس من قبيل الإنصاف أن أقول لكم إن أداءكم الشخصي وأسلوبكم الهادئ أثناء شهر تشرين الأول/اكتوبر سيكونان علامة بارزة في تاريخ عمل مجلس الأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زائير على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن القرار الذي اتخذ توا يؤكد مرة أخرى أن المخرج من هذه الأزمة يتمثل في الانسحاب الكامل من أراضي الكويت المحتلة وفقا للقرارات التي سبق لمجلس الأمن اتخاذها . وقد مر وقت طويل منذ بدء الاحتلال مما جعل المشاكل الناجمة عن الاحتلال تزداد بصورة مستمرة وجعل انتباه المجتمع الدولي يتوجه نحو سلوك قوات الاحتلال . ومن المهم في رأينا ان مجلس الأمن قد بدأ الآن يعالج بعض هذه المشاكل .

وقد وجهنا في هذا القرار الانتباه مرة أخرى الى قواعد القانون الدولي التي انتهكها العراق انتهاكا صارخا في غزوه واحتلاله . والغرض من بعض هذه القواعد ، وخاصة الواردة منها في اتفاقية جنيف الرابعة ، توفير حماية خاصة للمدنيين الخاضعين للاحتلال . ونود ان نعرب عن تضامننا الكامل مع كل الذين أجبروا على تحمل الظروف التي يفرضها نظام الاحتلال العسكري ، سواء كانوا من الكويتيين أو من رعايا البلدان الاخرى . ويجب الا ننسى محنتهم . ويجب التعويض عن الخسائر والمعاناة في الوقت المناسب وفقا للقانون الدولي ، وهذا القرار يؤكد مجددا على مسؤولية العراق في هذا الصدد . ونذكّر السلطات العراقية بأن الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان يترك لامحالة آثارا مريرة . وهذا النوع من الآثار لا يمكن أن تبنى عليه العلاقات بين الدول في المستقبل .

ونطالب السلطات العراقية أيضا بأن تسمح على الفور لمواطني الدول الاخرى ، بما فيهم مواطني بلادي ، بمغادرة الكويت المحتلة والعراق .

ويشير مجلس الأمن في هذا القرار مرة أخرى الى ان الأمين العام متاح ومستعد للسعي الى مخرج سلمي من الحالة المتوترة السائدة . ومن الواضح في الوقت ذاته ان هذه النتائج لايمكن تحقيقها إلا اذا كان العراق على استعداد للامتثال بالكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى يعرب مجلسنا في اعتماده لهذا القرار المهم بأغلبية ساحقة عن الصوت الواضح والقاطع للمجتمع الدولي .

ويحقق هذا القرار أشياء عديدة بطريقة نعتقد انها عادلة . فهو يعرب عن جزعنا البالغ ازاء التهديد الخطير للسلم والامن الدوليين الناجم عن استمرار رفض العراق الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت . ويؤكد القرار بصفة خاصة على المحنة الشديدة التي يتعرض لها مواطنو البلدان الاخرى الذين تحتجزهم حكومة العراق كرهائن ، وسوء معاملة هؤلاء المواطنين وكذلك سوء معاملة المواطنين الكويتيين . وفي هذا الصدد يؤكد القرار من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الكويت ، ويذكر حكومة العراق بانها ملزمة ، بوصفها طرفا متعاقدا ساميا في تلك الاتفاقية ، بالامتثال التام بها ، وبانها مسؤولة امام القانون الدولي عن الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها شانها في ذلك شأن الافراد الذين يرتكبون اعمال الخرق الخطيرة هذه أو يأمرون بارتكابها .

وتأمل كندا في ان تستجيب حكومة العراق هذه المرة بسرعة لمحنة المحتجزين في العراق والكويت ضد إرادتهم بأن تسمح لهم بالمغادرة فورا ، وبتوفير الغذاء والمياه والخدمات الاساسية للمواطنين الكويتيين ورعايا الدول الاخرى في العراق والكويت ، والسماح للبعثات الدبلوماسية والقنصلية بأداء مهامها بالكامل .

(تكلم بالفرنسية)

ويعرب القرار المعتمد عصر اليوم أيضا عن ثقة المجلس التامة في قدرة الامين العام على استخدام مساعيه الحميدة على أفضل وجه لتحقيق تسوية سلمية للنزاع ، لانه علينا ألا ننسى أن التسوية السلمية لهذا النزاع تظل الهدف الرئيسي للمجلس . ويدعو القرار أيضا الدول الى مواصلة جهودها لتحقيق هذه الغاية . وكلنا أمل في ان يتم ايجاد حل سلمي للازمة . ويجب أن يقوم هذا الحل على أساس قرارات مجلس الامن - وخاصة القرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و٦٦٢ (١٩٩٠) و٦٦٤ (١٩٩٠) - التي تحدد بوضوح الإطار اللازم لهذا الحل ، الاطار الذي يلقى تأييدا تاما من المجتمع الدولي .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

ولزيادة تأكيد التزامنا الموحد بوجوب امتثال العراق لقرارات هذه الهيئة ، يذكّر القرار المعتمد توا العراق بمسؤوليته عن الخسائر والاضرار والاصابات ، ويدعو

الدول الى جمع المعلومات المتعلقة بالمطالبات التي قد تقدم وفقا للقانون الدولي . وهذه العملية جارية حاليا في عاصمة بلادي .

ويشكل هذا القرار خطوة أخرى من قبل المجلس . فمرة أخرى نبعث برسالة مفادها انه اذا واصل العراق بشكل صارخ تجاهله لارادة المجتمع الدولي ، كما اعرب عنها المجلس ، سيتعين اتخاذ تدابير أخرى بموجب الميثاق ولن نتردد في بحث هذه التدابير . ويجب الا يترك لحكومة العراق اي مجال للشك في إرادة والتزام مجلس الامن في هذا الشأن .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان البيان الطويل والمحرف والمسهب والشاذ نوعا ما الذي ألقاه ممثل العراق قد رد عليه جيدا هنا في المجلس . لقد كان الاستماع الى من غزا الكويت وهو يحاول تعليم المجلس معاني الميثاق أمرا مدهشا ولكنه لم يكن مقنعا جدا .

وعلى الرغم من الصفات التي سمعناها من العراق وكوبا ، فإن سياسة الولايات المتحدة وهدفها في تحقيق التنفيذ السلمي لقرارات مجلس الامن أوضحت في مناسبات عديدة على أعلى مستويات حكومتنا - بل وعلى لسان رئيسنا يوم أمس . وما قاله جلي ولا يحتاج الى توضيح .

ان قرارات المجلس المعنية بالعراق واضحة . فمنذ ٢ آب/اغسطس أدان المجتمع الدولي بصوت واحد العدوان العراقي غير المستفز على الكويت ، وعمل على اتخاذ الخطوات المناسبة والمحسوبة لتنفيذ قراره الداعي الى الانسحاب الفوري وغير المشروط . وان العمل المتضافر بمقتضى المادة ٤١ يحقق بالفعل أثره ، مرسلا الى بغداد مؤشرا بالعزم الدولي على عدم مكافأة العدوان على دولة ذات سيادة عضو في الامم المتحدة . واذا استمر العراق في محاولة تجاهل وانكار المجتمع الدولي ، فاننا نعتقد انه سيتعين على المجلس اتخاذ تدابير أخرى كما اشير اليها في القرار . وان الولايات المتحدة ستؤيد بنشاط مثل هذه الجهود .

إن انتهاك العراق المستمر وغير المقبول للقواعد الدولية يتطلب من المجتمع الدولي ان يقول قوله مرة أخرى . واليوم فانه يعبر بوضوح عن اعتراضه لما يبذله

العراق من جهود لتدمير سيادة دولة الكويت عن طريق أعمال منظمة للنهب والتدمير وحتى الاغتيال . وقد تحدث بغداد ، عن طريق أعمالها الإرهابية المنتظمة ضد المواطنين الابرياء المحليين والاجانب ، المجتمع الدولي وهذا المجلس والمعايير المقبولة عامة للسلوك الدولي .

كما يطالب المجلس بأن يحترم العراق التزاماته بموجب اتفاقية فيينا تجاه الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين والبعثات وأن يكفل الوصول الفوري للإمدادات الغذائية والماء والخدمات الاساسية لتلك البعثات ، وأن يسمح للبعثات بالاضطلاع بمهامها المتمثلة في حماية الرعايا الاجانب وضمان حصانة المنشآت والموظفين والسماح بالمغادرة لجميع الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين الراغبين في ذلك . إن المبادئ الاساسية للسلوك الدولي فيما بين الدول تواجه تحديا بتصرف بغداد المعيب وغير القانوني ، ونحن نرفض هذا التصرف .

كما يوضح هذا القرار أن العراق مسؤول عن التعويض الكامل عن الخسائر والاضرار التي تسبب بها بغزوه للكويت واحتلالها بشكل لاشرعي . ونتوقع من المجلس أن يتناول الموضوع على نحو أوسع في الايام القادمة . ويجب أن تسمع منا بغداد بوضوح : فالعدوان دون استفزاز يستتبع تكاليف مرهقة ، ويجب ألا يسمح للعراق بالاستفادة من ازدرائه غير المقبول لسيادة دولة أخرى وسلامتها الإقليمية .

إن الواجب الرسمي لكل دولة يقضي بأن تحمي مواطنيها . وتنظر حكومة بلدي الى هذه المسؤولية بجدية قصوى . وننضم الى الاعضاء الآخرين في هذه الهيئة بالتدليل على التضامن والتصميم في إدانة الانتهاكات العراقية لحقوق الكويتيين والمواطنين من الدول الاخرى في الكويت والعراق . واستمرار الحرمان من الغذاء والماء والخدمات الاساسية ، ورفض السماح بمغادرة جميع الراغبين في ذلك ، وفرض الحصار والإرهاب : تلك أمور غير مقبولة . إن المجلس بعمله اليوم يطالب بأن يكف العراق عن إساءة المعاملة المعيبة للمواطنين الابرياء . ولا أريد أن أترك أي شكوك فيما يتصل بهذا الموضوع . إننا ننضم الى المجلس في هذا الطلب ، ونحث حكومة العراق على الامتثال له . ولكنني أود أن أؤكد على نقطة واحدة بوضوح كبير : إن على كل أمة واجب حماية مواطنيها . وهذا التزام أساسي . وستفعل الولايات المتحدة كل ما يلزم للوفاء بالتزامها تجاه مواطنيها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة .

بعد قرابة شهرين من العدوان العراقي ليس هناك أي دليل على استعداد الحكومة العراقية للامتثال لمجموعة القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والتي تدعو الى انسحابها دون شرط من الكويت والتنازل عن ضمها غير المشروع لهذا البلد واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية في ظل حكومتها الشرعية .

إن الناطق باسم حكومة العراق لايزال يؤكد على أن الكويت هي المقاطعة التاسعة عشرة من مقاطعات العراق ، تحديا لقراري مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) . وعليّ أن أقول أنني أعتقد بأنه من المسيء أننا استمعنا هذا الصباح الى ممثل العراق يتكلم ما يزيد على الساعة دون أن يذكر عبارة "الكويت" أثناء ذلك الوقت . وهذا في حد ذاته يبرز ضرورة اتخاذ مزيد من الاعمال من جانب المجلس لتذكير العراق بعزم المجتمع الدولي على أنه يتعين عليه أن ينهي أعماله اللاشرعية .

وفيما يتصل بمسألة حقوق الإنسان ، ثمة دليل على أعمال فظيعة وغير سارة حقا تحدث في الكويت . فقد تعرض كثيرون للاعتقال العشوائي ، ووقعت أعمال ضرب ووقعت عمليات قتل من جانب قوات الاحتلال . وهذا في حد ذاته يبرر ضرورة قيام جميع الدول بجمع كل المعلومات بشأن الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة وللقانون الدولي ، كما ورد في الفقرة ٣ من منطوق القرار الذي اعتمده المجلس للتو .

ولكن ليست هذه هي الالتزامات الدولية الوحيدة التي ينتهكها العراق . بل إن السفارات الاجنبية المتبقية في الكويت ، بما في ذلك سفارة بلدي ، تستمر في عملها في ظروف غير سارة إطلاقا وظروف مادية غير مقبولة على الإطلاق . ووجودها هناك يظهر عزم المجتمع الدولي على عدم التراخي أمام محاولة العراق إغلاق هذه السفارات انتهاكا لاتفاقيات فيينا وقرار مجلس الأمن ٦٦٧ (١٩٩٠) . وتشيد حكومتي بشجاعة وجلد الدبلوماسيين من جميع تلك البلدان الذين مازالوا في مواقعهم . ولا يزال العديد من مواطني الدول الثالثة رهائن لدى السلطات العراقية تحديا للقرار ٦٦٤ (١٩٩٠) ، وثمة محاولة تنم عن الاستهتار لاستغلال مغادرة بعض الرهائن لخدمة الأغراض الدعائية ، مما يجعل من غير الواقعي بتاتا القول أنها تعبر عن رد فعل انساني أصيل . إن جميع الأجانب الراغبين في مغادرة العراق والكويت ينبغي السماح لهم بأن يقوموا بذلك ، وهذا ما يقوله القرار .

نعرف من تقارير من مصادر رسمية ومن وسائط الإعلام ومن رسائل الممثل الدائم للكويت أن العراق لايزال ينهب ويسلب في الكويت . لقد نشرت قوات الإحتلال الفوضى في الهياكل الاساسية للبلاد ، ولم يكن الضحايا من المواطنين الكويتيين فحسب بل ومن مواطني البلدان الثالثة الذين أرغموا على المغادرة ، ومواطنين من البلدان النامية الذين فقدوا أسباب رزقهم وجميع ممتلكاتهم . وهذا هو أساس المطالبات بالتعويض ورد الممتلكات الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ من القرار الذي اعتُمد للتو .

ما من أحد يحبذ الحل السلمي لهذه الأزمة أكثر من حكومتي . ولهذا نحن ملتزمون بأن يحقق نظام الحظر هذا النجاح . لأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكّن من التوصل الى الحل السلمي . وبصراحة لا يخدم السلم القول إن التسوية يمكن أن تأتي على صورة غير التزام العراق بقرارات مجلس الامن . والقول بغير ذلك هو مجرد إثارة للآمال التي ستسحق .

إننا نثق ثقة كاملة بالأمين العام الذي أحبطت حكومة العراق جهوده الرامية الى بحث آفاق التسوية السلمية عندما ذهب الى عمان في آب/أغسطس الماضي . ونؤيد استخدام الأمين العام لمساعيه الحميدة ، ولكننا نؤكد على أن هذه الجهود ينبغي أن تحدث حيثما وحينما يرى هو ذلك ملائما . ومن الواضح أن أعمال الحكومة العراقية ستكون أساسية في حكمه على هذا الامر .

إن القرار الذي صوتنا عليه للتو يدلل على عزم مجلس الامن والمجتمع الدولي على الاستمرار في الضغط على العراق الى أن يحين الوقت لإنهاء سلوكه غير القانوني . وثمة تدابير أخرى لغرض القانون ، بما في ذلك تلك الواردة في الفصل السابع من الميثاق ، لا بد من اتخاذها لو أن العراق لم يبين استعداده للتحرك .

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس .

طلب ممثل العراق الإدلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة .

السيد الانباري (العراق) : أود أن أوضح بأننا أكِنّ فائق الاحترام الشخصي لصديقي السيد أبو الحسن . بيد أنني لن أرد على تضليلاته ، بل وقد أقول بيانه المهين . ومن نافلة القول إن حكومتي لا تعترف به بصفته ممثلا لأحد .

أود أن أدلي بنقطتين اضافيتين .

أولا ، إن حكومة بلدي تُكنّ احتراما للامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وتثق فيه الى أعلى درجة . وأعتقد أنه ليس من الانصاف أو الدقة القول بأن حكومة العراق قد أحبطت مساعيه عندما اجتمع بوزير خارجيتنا في عمان . إننا نقدر دوره ، ونتطلع قدما للتعاون معه تعاونا تاما في جميع الأوقات .

ثانيا ، فيما يتعلق بزيارة السيد بريماكوف الى بغداد ، نعتقد أن زيارته كانت مفيدة ؛ ونعتقد أنه كلما زاد التوضيح والتحديد للأفكار الواسعة التي قدمها للقيادة العراقية أثناء زيارته الأخيرة ، أصبح دوره أكثر فائدة . ونقدر بعثته الحسنة النية والمخلصة للغاية لصالح التسوية السلمية للصراع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل الكويت الإدلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : أود أن أقول بأنه لا يشرف السيد أبو الحسن ، لا يشرفني أنا ، ولا دولة الكويت أن يعترف بنا نظام عراقي ، أقول نظام عراقي مثل هذا النظام الجاثم الآن على أنفاس الشعب العراقي ، نظام يمتص الدم وينتهك الحرمات . إنه ليس بشرف ، إنما إهانة ، في حقيقة الأمر ، أن يتم الاعتراف بي من قِبَل ممثل هذا النظام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون على قائمة المتكلمين . بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٠